نتائج الفكر

في النحو

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي
المتوفى سنة ٥٨١ هـ

حققه وعلق عليه

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة التحقيق]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: . .

جاء القرآن الكريم إلى العرب فوجدهم قبائل تختلف في لهجاتها ولكنه نظر إلى ذلك الاختلاف نظرة أخرى فلم يعده لحناً أو خطأً لغوياً وإنما عدّه لغة لها أصحابها وكيانها، وكان من أثر تلك اللغات تعدد القراءات في الآية الواحدة وإقرار النبي ﷺ على ذلك وأساس ذلك أن العربي منهم كان يتكلم باللغة سليقة وطبعاً قال قائلهم:

ولست بنحويٍّ يلوك لسانه ولكن سليقيٌّ أقول فأعرب.

ثم اتسع نطاق الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من العجم فاختلفت على أثر ذلك لغاتهم وظهر ما يعد عيباً ولحناً في اللغة العربية فاختلاط العرب بالأعاجم في مصر والشام والعراق وفارس أدى إلى شيوع اللحن والفساد في اللغة بينهم.

ولقد ظهر اللحن في صدر الإسلام فقد روي أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً لحن في حضرته فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضل» وروي أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر: «من أبو موسى» فكتب عمر إلى أبي موسى «عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً» وما ورد من أمثلة هذا كثير لكنه لم يكن ذا خطر فلما زاد اللحن بعد انتشار الفتح ثم فشا وعم في آخر العصر الأموي وفي العصر العباسي لكثرة الاختلاط أثار العلماء العرب ففزعوا إلى القرآن ضبطاً بالنقط والتشكيل حتى يضمنوا له الأداء الصحيح وخاصة ممن لم يستقم لهم اللسان العربي من الناشئة الذي نشأوا في غمار الأعاجم كما اتجه قوم إلى الحديث يحمونه وآخرون إلى فتاوى

الصحابة والتابعين يدونونها واتجه قوم إلى اللغة يجمعونها وكانت مهمتهم جمع الكلمات التي نطق بها العرب وتحديد معانيها. واهتم قوم بالأدب وهو مأثور الشعر والنثر العربي يجمعونه. وهكذا كان شيوع اللحن سبباً في إثارة العلماء في كل ناحية وخاصة علماء اللغة والأدب وكانت مصادرهم لجمع اللغة. القرآن والحديث والشعر الموثوق بصحته والموثوق بعربية قائله ومشافهة العرب والأخذ عن العلماء.

بعد أن جمعت اللغة والأدب نوعاً من الجمع جاء علماء النحو وكانوا أيضاً علماء لغة وأدب لأن هذه الفروع لم تنفصل وتحدد وتميز كل عالم بعلم منها إلا بعد العصر الأول فأرادوا أن يضعوا للجزئيات ضوابط فقد رأوا: جاء علي ولعب محمد. وأكل إبراهيم، فأرادوا أن يسموا الضم ياء علي ودال محمد وميم إبراهيم رفعاً وجعلوا الضمة علامة له وأن يسموا هذه الكلمات فاعلاً وأن يضعوا القاعدة العامة «الفاعل مرفوع» وكذلك فعلوا في قواعد الصرف وبذلوا في ذلك جهداً غريباً في تتبع النصوص وإعمال الفكر واستخراج القاعدة ولا نستطيع أن نقدر مقدار الجهد الذي بذلوه في تعريف أبسط قاعدة نتلقاها اليوم ونستطيع أن نضيف أسباباً أخرى كان لها أثرها في نشأة النحو ونحوه إلى جانب شيوع اللحن والفساد في اللسان العربي من ذلك الرغبة في ضبط اللغة وتيسير تعلمها على الأعاجم الوافدين على الإسلام. ومن ذلك أيضاً تفرغ الدولة للعلم والدرس بعد أن هدأت الفتوح في عهد الأمويين والعباسيين ولقد شجع العلماء هذه الدراسات إلى حد أن كانت هناك منافسة كبيرة بين العلماء المشتغلين.

وانضمت إلى نشأة النحو بواعث أخرى بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية، وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها. وكل ذلك معناه. أن بواعث متشابكة دفعت دفعاً إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيىء لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة

المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الأعرابية[1].

واضع علم النحو:

لما كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمر لأن تغمض نشأة بعض العلوم وأن يختلط في الناس واضعوها المبكرون. وهذا نفسه ما حدث فيمن نسبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النحو العربي، وفي ذلك يقول السيرافي: اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل: بل هو عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي.

وتضطرب الروايات في وضع أبي الأسود للنحو، فمنها ما يجعل ذلك من عمله وحده ومنها ما يصعد به إلى علي بن أبي طالب، إذ يروون عن أبي الأسود نفسه أنه دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقاً مفكراً، فسأله فيم يفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل» ثم قال له: «اعلم أن الأشياء ثلاثة ظاهر، ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر». وتمضي هذه الرواية فتذكر أن أبا الأسود جمع لعلي أشياء وعرضها عليه، كان منها حروف النصب: أن وإن وليت ولعل وكأن، ولم يذكر أبو الأسود: لكنَّ، فقال له علي: لم نركتها؟ فقال: لم أحسبها منها فقال: بل هي منها، فزدها فيها. ولهذه الرواية صور أخرى ويقول القفطي: رأيت بمصر في زمن الطاب بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي «فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تذكر مجملة، بل اتسعت لتصبح مقدمة أو رسالة صنفها علي بن أبي طالب، وكأنه لم يكن مشغولاً حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب معاوية ولا كان

---

(١) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ١٢/١٣.

مشغولاً بحروب الخوارج، إنما كان مشغولاً بالنحو ووضع رسومه وأصوله وفصوله. وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك، ونفس الرواية السالفة وما أشبهها من الروايات تحمل في تضاعيفها ما يقطع بانتحالها لما يجري فيها من تعريفات وتقسيمات منطقية لا يعقل أن تصدر عن علي بن أبي طالب أو عن أحد من معاصريه. ولعل الشيعة هم الذين نحلوه هذا الوضع القديم للنحو الذي لا يتفق في شيء وأولية هذا العلم ونشأته الأولى.

وقد تقف الروايات في الواضع الأول للنحو عند أبي الأسود، غير أنها تعود فتضطرب في السبب الذي جعله يرسمه وفي حاكم البصرة موطنه الذي بعثه على هذا الرسم والأبواب الأولى التي رسمها فيه. فمن قائل أنه سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ بكسر اللام في رسوله، فقال: ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا واستأذن زياد والي البصرة وقيل: بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده في أن يضع للناس رسم العربية. وقيل: بل وفد على زياد، فقال له: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون ـ أو يقيمون به كلامهم، وقيل: بل أن رجلاً لحن أمام زياد أو أمام ابنه عبيد الله، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية. وقيل: إنه رسمها حين سمع ابنته تقول: ما أحسن السماء وهي لا تريد الاستفهام وإنما تريد التعجب، فقال لها: قولي: «ما أحسن السماء» وفي رواية أنه شكا فساد لسانها لابن أبي طالب، فوضع له بعض أبواب النحو وقال له: انح هذا النحو، ومن أجل ذلك سمي العلم باسم النحو. ويقول بعض الرواة أنه وضع أبواب التعجب والفاعل والمفعول به وغير ذلك من الأبواب، ويقول آخرون أنه وضع أبواب التعجب والاستفهام والعطف والنعت وإن وأخواتها. وقد يكون ذلك من صنع الشيعة، وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعي قديم، فارتفع به بعضهم إلى علي بن أبي طالب، ووقف به آخرون عند أبي الأسود صاحبه الذي كان يتشيع له، ويظهر أن نحلهم إياه وضع النحو قديم، إذ نجد ابن النديم يقول: إنه رأى عند بعض الوارقين أربع أوراق عن أبي الأسود كتبها يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ للهجرة وفيها كلام في الفاعل والمفعول. وأقدم من ذلك مما جاء عند ابن سلام إذ يقول: «كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما قال ذلك حين اضطرب

لسان العرب وغلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم «وقد يشرك بعض الرواة معه في هذا الصنيع تلميذه نصر بن عاصم وابن هرمز» إذ يقول الزبيدي: «أول من أصل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف».

وكل ذلك من عبث الرواة الواضعين المتزيدين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نسب إليه حقاً أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو إنه عبيد الله، وقد اتخذ لذلك كاتباً فطناً حاذقاً من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة (تنويناً) فاجعل مكان النقطة نقطتين. وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات وكان هذا الصنيع الخطير الذي سمي باسم رسم العربية سبباً في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئاً من أبوابه، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه.

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم وفي مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرب، فكل هؤلاء «نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وكحفظ وضبط وقيد وعمل به واتبع فيه سنتهم واقتدى فيه بمذاهبهم «وأضافوا إلى ذلك عملاً جليلاً هو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزاً لها من الحروف المهملة، فقد ذكر الرواة أن الحجاج في ولايته على العراق (٧٤ ـ ٩٥ هـ) أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف بعضها من بعض. ويروى أن ابن عاصم كان أول من عشر المصاحف وخمسها. وبعبارة أخرى كان أول من قسم آيات المصحف أقساماً.

وكل من ذكرناهم من تلاميذ أبي الأسود كانوا من قراء الذكر الحكيم، وكان يؤخذ عنهم النقطان جميعاً نقط الإعراب ونقط الإعجام، وكان ذلك عملاً خطيراً حقاً، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافاً منها. وهم إنما رسموا في دقة نقط الإعراب لا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء والتاء والثاء والنون[1].

أوائل النحاة:

يعد ابن أبي إسحاق الحضرمي أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، وتذكر كتب طبقات النحاة طائفة ممن عنوا بالعربية من معاصري تلاميذه، لعل أشهرهم حماد بن سلمة بن دينار البصري، وكانت رواية الحديث تغلب عليه، غير أنه كان عالماً بالنحو، ويروى أن يونس بن حبيب تتلمذ عليه وكذلك سيبويه، ولم ترو له كتب النحو أنظاراً نحوية، ولذلك ينبغي أن نخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين، ومثله معاصره الأخفش الأكبر شيخ يونس وسيبويه جميعاً، وكانت تغلب عليه رواية اللغة وليست له في النحو آراء موروثة، وقد أكثر سيبويه من الرواية اللغوية عنه في كتابه.

---

(١) المصدر السابق.

مدرسة البصرة

البصرة أول مدينة عنيت بالنحو واللغة وتدوينها واختراع القواعد لها. وقد سبقت البصرة بنحو مائة عام الكوفة التي جاءت بعدها لتؤسس مذهباً خاصاً يضاهي مذهب البصرة وينازعه ويتعصب لكل علمائه.

تبدأ مدرسة البصرة بأبي الأسود الدؤلي الذي توفي بها سنة ٦٧ هـ.

وكان من تلاميذه عنبسة الفيل. ونصر بن عاصم الليثي (توفي سنة ٨٩ هـ) ويحيى بن يعمر (توفي سنة ١٢٩ هـ) الذي نسب إليه ابتداء النحو في بعض الروايات.

ثم جاء من بعدهم طبقة أخرى من أبي عمرو بن العلاء (عاش من سنة ٧٠ ـ ١٥٤ هـ) وابن أبي إسحاق الحضرمي (توفي سنة ١١٧ هـ).

ثم جاءت طبقة ثالثة هي طبقة أبي زيد سعيد بن أوس (توفي سنة ٢١٥ هـ) ويونس بن حبيب (عاش من سنة ٩٠ ـ ١٨٢ هـ) وأبي جعفر الرؤاسي (مؤسس مدرسة الكوفة). والأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد (توفي سنة ١٧٧ هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (توفي سنة ١٤٩ هـ).

ثم جاءت طبقة رابعة هي طبقة الخليل بن أحمد (عاش من ١٠٠ ـ ١٧٥ هـ) وسيبويه عمرو بن عثمان (توفي سنة ١٨٠ هـ) والكسائي علي بن حمزة (في سنة ١٨٠ أو ١٨٣ أو ١٨٩ هـ على أقوال وهو أوضح شخصية في مدرسة الكوفة.

هؤلاء هم أوضح الرجال من مؤسسي مدرسة البصرة. ويلاحظ أننا جعلناهم طبقات في التلقي والأخذ. وإن كان هذا لا يمنع أن أفراد الطبقة الواحدة قد تلقى بعضهم عن بعض كما تلقى سيبويه عن الخليل مثلاً. ويلاحظ أيضاً أن مؤسسي مدرسة الكوفة قد تلقوا عن البصريين.

ومن هذا يتضح أن مدرسة البصرة ظلت قائمة وحدها في النحو إلى أن جاء أبو جعفر الرؤاسي فأسس مدرسة الكوفة ثم دعمها تلميذاه الكسائي والفراء. فظهر كيانها بهما.

وكان عمل علماء البصرة في أول أمرها هو إثارة مسائل متفرقة والنقاش حول آية أو حديث أو بيت من الشعر ثم استخراج قاعدة. ولم يبدأ التدوين إلا بعد فترة. وأسبق من نسب إليه التأليف هو ابن أبي إسحاق الحضرمي فقد نسب إليه أنه كتب كتاباً في الهمز.

ثم جاءت الخطوة التالية وهي جمع مسائل النحو المعروفة في كتاب وقد ذكروا أن عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ فعل ذلك فألف كتابين سمى أحدهما الجامع والآخر الإكمال. ورووا أن الخليل بن أحمد قال: ـ

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

ويبدو أنها كانت محاولة أولية للجمع.

وقد كان صاحب الفضل في الجمع الخليل بن أحمد صاحب العقل الجبار المبتكر الذي قل أن يوجد له نظير في علماء ذلك العصر والذي عكف على العلم يخترع فيه ويستنبط أصوله من فروعه على طريقة لم يسبق إليها واكتفى من دنياه بالقليل من العيش فهو الذي بسط النحو ومد أطنابه وسبب علله وفتق معانيه ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً. واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره. فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده وألف فيه الكتاب الضخم الكامل الذي راع من قبله ومن بعده.

والحق أن سيبويه لم يقتصر في كتابه على أقوال الخليل بل ذكر كثيراً من أقوال العلماء غيره. فهو ينقل كثيراً عن يونس حتى ينقل عنه أبواباً برمتها فقد نقل فصلين من التصغير عنه بأمانة وقال: (وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس) ويحكي أقوال أبي عمرو بن العلاء ويوازن بينها وبين قول الخليل ويونس.

ويروي عن الأخفش. ويقول: حدثني من أثق بعربيته ويريد (أبا زيد) وأحياناً يروي عن العرب مباشرة.

ويعتبر كتاب سيبويه أعظم إنتاج مدرسة البصرة. ثم تابعت مدرسة البصرة عملها لعدة طبقات إلى أن تغيرت الأمور السياسية وأصبحت بغداد مركز النشاط العلمي والسياسي فانتقل إليها العلماء.

مدرسة الكوفة

نشأت بالكوفة مدرسة أسسها أبو جعفر الرؤاسي وكان لها مبدأ خاص هو احترام النص والتزامه على عكس البصرة التي كانت تحترم القياس وتجريه وتبسطه. ووضع كتاباً في النحو لم يصل إلينا وعاونه في تدعيم المدرسة تلميذاه علي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء. حتى أصبح للمدرسة كيان مستقل مناهض لمدرسة البصرة. ومن أصحاب هذه المدرسة علي بن المبارك ومحمد بن سعدان وهشام وتغلب وابن السكيت وقد كانت هذه المدرسة تعتمد النص ولو خالف الكثرة والغالب من النصوص وكانت تحترم نطق الأعراب في عهدهم ولو شذ. وكثر لديهم الشعر المصنوع.

وكان للكوفيين الحظوة عند الخلفاء والأمراء أكثر مما كان للبصريين فالكسائي رئيس مدرسة الكوفة، كان ذا حظوة عظمى عند الرشيد، وكان معلم الأمين والمأمون. وكان الفراء معلم أولاد المأمون، وكان ابن السكيت معلم أولاد المتوكل. وكان ثعلب مع المبرد «البصري»، معلمي عبد الله بن المعتز.

الفروق الأساسية بين مدرستي البصرة والكوفة

كان أهم الفروق الأساسية بين المدرستين أن مدرسة البصرة رأت أن أهم غرض وضع قواعد عامة للغة تلتزمها وتريد أن تسير عليها في دقة وحزم. وإذا كانت اللغات دائماً لا تلتزم القواعد العامة بل فيها مسائل لا يمكن أن تجري على القاعدة وخاصة اللغة العربية التي هي لغة قبائل متعددة تختلف فيما بينهما اختلافاً كبيراً. فقدْ أراد البصريون تمشياً مع غرضهم أن يهدروا الشواذ. فإذا ثبتت صحتها قالوا إنها ـ تحفظ ولا يقاس عليها ـ.

فالبصريون إذا رأوا «استجاد». «واستزاد». «واستخار». «واستعار» ورأوا الأكثر

يجري على هذا النسق. ثم رأوا «استصوب» «واستحوذ» عدوا ذلك شذوذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

وإذا رأوا (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر غالباً. ثم رأوها في بعض المواضع لا تسير هذا السير مع الوثوق بصحة ما ورد نحو (إن هذان لساحران) ألزموا الناس باتباع الأغلب. مع محاولة تأويل ما ورد تأويلاً يتفق وقواعدهم ولو بنوع تكلف.

فالبصريون يفضلون القياس ويؤمنون بسلطانه ويجرون عليه ويهدرون ما عداه. وإذا رأوا لغتين: لغة تسير مع القياس ولغة لا تسير عليه فضلوا التي تسير عليه وضعفوا من قيمة غيرها أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك. ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة.

قال الأندلسي: (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه).

فهم أكثر تجويزاً للوجوه المختلفة في المسائل المختلفة. فإذا سمعوا ـ مثلاً ـ (يا ليت عدة حول كله رجب) وضعوا لذلك قاعدة مع أنه شاذ لأنه وصف الحول وهو نكرة بكله وهو معرفة. وأجازوا أن تقول: صمت شهراً كله وتهجدت ليلة كلها.

أما البصريون فيردون عليهم أولاً، إن هذا البيت لم يعرف قائله وثانياً: لو صح لكان شاذاً لا يقاس عليه.

وهكذا نستطيع أن نلمح مقدار الخلاف بين المدرستين.

كما أن الكوفيين كانوا أكثر رواية للشعر والشعر المصنوع كان لديهم أكثر من المصنوع عند البصريين وواضح أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً وكانوا يريدون أن يضعوا نظاماً ثابتاً للغة ثم يقضوا على كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة.

أما الكوفيون فقد كانوا أقل حرية وأكثر احتراماً للغة ولنصوصها وأقوى تقديراً لطبيعة اللغات من أنها ما تخضع لقانون منتظم وإنما قانونها السماع خاصة وأن اللغة

العربية لغة قبائل متعددة متباعدة ولا يعقل أن ـ نخطىء العربي الذي يتكلم بالسجية والذي نريد أن ندرس لغته ـ.

ونشأ عن اختلافهم هذا اختلاف كثير في الفروع النحوية مثل كلمة (الاسم) مشتقة من السمو عند البصريين. ومن الوسم عند الكوفيين ومثل أن المصدر أصل الاشتقاق عند البصريين والفعل أصل الاشتقاق عند الكوفيين. وهكذا وقد انتصر لكل مدرسة جماعة من المتأخرين.

وكان البصريون أكثر اعتداداً بأنفسهم وأكثر شعوراً بالثقة وأشد ارتياباً فيما يرويه الكوفيون لذلك كان الكوفي يأخذ عن البصري ولكن البصري يتحرج أن يأخذ عن الكوفي.

منهج المؤلف في الكتاب

ذكر السهيلي رحمه الله في مقدمة كتابه أنه عزم على جمع نبذ من نتائج الفكر وقال «مقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب «الجمل» لميل قلوب الناس إليه» وقد يُفهم من هذه العبارة أن كتاب «نتائج الفكر» شرح لكتاب «الجمل» والواقع أن كتاب نتائج الفكر لا يعد شرحاً لكتاب الجمل بالمعنى الاصطلاحي لتلك الكلمة وأقصى ما يمكن أن يقال عن علاقة كتاب نتائج الفكر بالجمل أن فيه تعليقاً على بعض مسائل أشار إليها صاحب الجمل ولكنه صار على حسب ترتيب أبواب الجمل كما ذكر لا بمعنى أنه أحصاها كلها وعلق عليها بل بمعنى أنه التزم ترتيب الجمل فيما علق عليه منها وكان السهيلي رحمه الله صاحب نظرة خاصة فيما يذكر من مسائل نحوية بعيداً عن الاختلافات والآراء الأخرى بل له فيما يقرر من مسائل رأيه الخاص الذي يسجل فيه مذهبه النحوي.

ويحدثك الكتاب في مسائله وينبئك عن نظرة السهيلي المتكلم وتلاحظ ذلك في الكلام عن الاسم والمسمى وكيف أزال السهيلي رحمه الله بعلمه الستار عما يتعلق بتلك المسألة وتراه كذلك مفسراً حين يحدثك عن أسرار آية من آيات كتاب الله العزيز و تراه نحوياً له فكره الخاص وتقريراته التي تنبىء عن عقلية فذة فيما يعرض له من قضايا فيعد الكتاب ثمرة قريحة صافية وذهن قد أثقل بالعلم والفكر فكان منه «نتائج الفكر».

السهيلي

وكتاب ابن القيم «بدائع الفوائد»

يعد كتاب السهيلي «نتائج الفكر» وما اشتمل عليه من مباحث لغوية وتقريرات نحوية وبيان لأسرار آيات قرآنية، قد ضمنه ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد فالقارىء لكتاب ابن القيم هذا يجد أن اسم السهيلي قد تردد فيه كثيراً وفي مواطن كثيرة من كتاب بدائع الفوائد يذكر المؤلف مسائل السهيلي وفكره وما استقل به من آثار نحوية جديرة بالاعتبار دون أن ينسبها إلى السهيلي، فبدائع الفوائد في الحقيقة يرجع الفضل فيه لأهله ألا وهو السهيلي في كتاب «نتائج الفكر» وهذا الصنيع الذي فعله ابن القيم في كتابه «بدائع الفوائد» من نقل مسائل برمتها قد استفدنا منه في ضبط نص كتابنا «نتائج الفكر».

نسبة الكتاب إلى مؤلفه

تعد نسبة الكتاب إلى المؤلف من أهم الأعمال العلمية التي ينبغي على الباحث بذل جهده فيها، فبذلك يتحقق القارىء نسبة ما تضمنه الكتاب بين دفتيه من حقائق علمية إلى الموقف المنسوب إليه، ومما لا يتطرق إليه شك نسبة كتابنا «نتائج الفكر» إلى مؤلفه فلقد ذكره المؤلف نفسه في كتابه الروض الأنف بعد ذكره الكلام عن إضافة شهر إلى رمضان وما يتعلق بذلك فقال: «كل هذا مبين في كتاب «نتائج الفكر» وكذلك ذكره أكثر من أرخ له فقال صاحب وفيات الأعيان[1]. له كتاب «نتائج الفكر» وذُكِرَ اسم الكتاب فيما اعتمدنا عليه من مخطوطات للكتاب وقد نقل منه كثير من أهل العلم وأحال عليه.

(١) وفيات الأعيان ٢/١٤.

وصف المخطوط

لقد اعتمدنا في تحقيقنا للكتاب على مخطوطتين الأولى وهي المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا تحت رقم ٢٠٢٨ وهي مصورة بمعهد المخطوطات (١٧٥) وهذه النسخة نسخت منها نسخة أخرى بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٧٦) وهي مكتوبة بخط واضح عدد أوراقها ١١٠ ورقة مسطراتها (٢٥) سطراً.

كتب عليها عنوان الكتاب «نتائج الفكر في علل النحو» وقع في نهايتها قوله: «انتهى الكلام في نتائج الفكر الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين» وقد رمزنا لها بالرمز (أ).

الثانية هي المحفوظة بمكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية (٢٢٦) ومصورة في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٧٤) عدد أوراقها ١٤٩ ورقة مسطرتها ٢١ سطراً.

مكتوبة بخط جيد غير أن المخطوط نقص في مواضع فيه كتب عليها عنوان الكتاب كتاب «نتائج الفكر في النحو» ووقع في نهايتها قوله انتهى الكلام في نتائج الفكر والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحية دمشق المحروسة وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد المقدس الحنبلي عفا الله عنه.

وقد رمزنا لها بالرمز (ب). وقد اعتمدنا عليها في ترتيب أبواب الكتاب.

منهجنا في تحقيق الكتاب

قد اتبعنا في تحقيقنا للكتاب الخطوات الآتية:

أولاً: محاولة إخراج النص سليماً خالياً من الأخطاء النحوية والإملائية حتى يكون بين يدي القارىء سهل المنال واضح العبارة وقد بذلنا في سبيله الوسع وقمنا بإثبات الفروق وتصحيح الأخطاء الواردة في الكتاب وقد أشرنا إلى ذلك في تعليقنا وأغفلنا البعض.

ثانياً: التعليق على بعض المسائل النحوية الموجودة في الكتاب.

ثالثاً: توثيق أكثر المسائل النحوية في الكتاب.

رابعاً: التعليق على الألفاظ الغريبة معتمدين في ذلك على المعاجم اللغوية.

خامساً: توثيق الشواهد النحوية وبيان موضع الشاهد.

سادساً: تخريج الآيات القرآنية.

سابعاً: تخريج الأحاديث النبوية.

ثامناً: ترجمة الأعلام.

تاسعاً: وضع عناوين لمسائل الكتاب [ ].

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ترجمة السهيلي[1]

نسبه:

أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس. قال الحافظ أبو الخطاب ابن دحية: هكذا أملى على نسبه الخثعمي السهيلي الإمام المشهور صاحب كتاب «الروض الأنف» في شرح سيرة رسول الله ﷺ.

ما يكنى به السهيلي:

لقد اشتهر السهيلي عند من أرخ له بثلاث كنى، وهي أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن ذكرهما ابن دحية في المطرب وصاحب وفيات الأعيان نقلاً عنه وغيرهما، وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ أنه يكنى أيضاً أبا الحسن، ولكن ما اشتهر به السهيلي في كتب النحو وغيرها أبو القاسم.

مولده:

ولد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة وهي مدينة كبيرة بالأندلس.

حياته العلمية:

أخذ القراءات عن أبي داود الصغير سليمان بن يحيى وأخذ بعضها عن أبي منصور ابن الخير، وسمع من أبي عبد الله بن معمر والقاضي أبي بكر ابن العربي،

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/١٣٤٨ (١٠٩٩) إنباه الرواة ٢/١٦٢ وفيات الأعيان ٣/١٤٣ المغرب ١/٤٤٨ عبر الذهبي ٤/٣٤٤ شذرات الذهب ٤/٣٧١ بغية الملتمس رقم (١٠٢٥) الديباج المذهب ١٥٠ الأعلام ٣/٣١٣.

وشريح بن محمد وأبي عبد الله بن مكي وأبي عبد الله بن نجاح الـذهبي وطائفـة، وأجاز له أبو عبد الله ابن أخت غانم وناظر في كتاب سيبويه على أبي الحسين ابن الطراوة وسمع منه كثيراً من كتب الأدب.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو جعفر بن الزبير: كان السّهيلي واسع المعرفة غزير العلم نحوياً متقدماً لغوياً عالماً بالتفسير وصناعة الحديث عارفاً بالرجال والأنساب عارفـاً بعلم الكلام وأصـول الفقه حـافظاً للتـاريخ القـديم والحديث ذكيـاً نبيهاً صـاحب اختراعـات واستنباطات مستغربة. قال ابن دحية: كان يتسوغ بالعفاف، ويتبلغ بالكفاف حتى في خبره إلى صاحب مراكش فطلبه فأحسن إليه وأقبل عليه.

من شعره:

قال ابن دحية: أنشدني وقال: إنه ما سأل الله تعالى بها حاجة إلا أعطاه إياها وكذلك من استعمل إنشادها وهي:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع ... أنت المعـد لكـل مـا يتـوقـع
يـا من يرجّـى للشـدائـد كلهـا ... يـا من إليـه المشتكي والمفـزع
يا من خزائن رزقـه من قول كن ... امنن فـإن الخيـر عنـدك أجمـع
مـا لي سوى فقـري إليك وسيلة ... فبـالافتقـار إليـك فقـري أدفـع
ما لي سوى قـرعي لبابـك حيلة ... فلئن رددت فـأي بـاب أقـرع
ومن الـذي أدعو وأهتف بـاسمـه ... إن كان فضلك عن فقيـرك يمنـع
حـاشا لمجـدك أن يقنط عاصيـاً ... الفضـل أجزل والمـواهب أوسع

وأشعاره كثيرة وتصانيفه ممتعة.

مصنفاته:

١ ـ أمالي السهيلي.
٢ ـ الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين.
٣ ـ التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن والأعلام.
٤ ـ تفسير سورة يوسف.
٥ ـ الروض الأنف والمشرع الروي.

هو كتاب شرح فيه سيرة ابن هشام ذكر أنه استخرجه من مائة وعشرين مصنفاً.

٦ ـ الفرائض وشرح آيات الوصية.

٧ ـ نتائج الفكر في النحو وهو كتابنا هذا.

وفاته:

توفي بحضرة مراكش يوم الخميس ودفن وقت الظهر وهو السادس والعشرون من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة رحمه الله، وكان مكفوفاً ذكر أنه عمي بصره وعمره سبعة عشر عاماً.

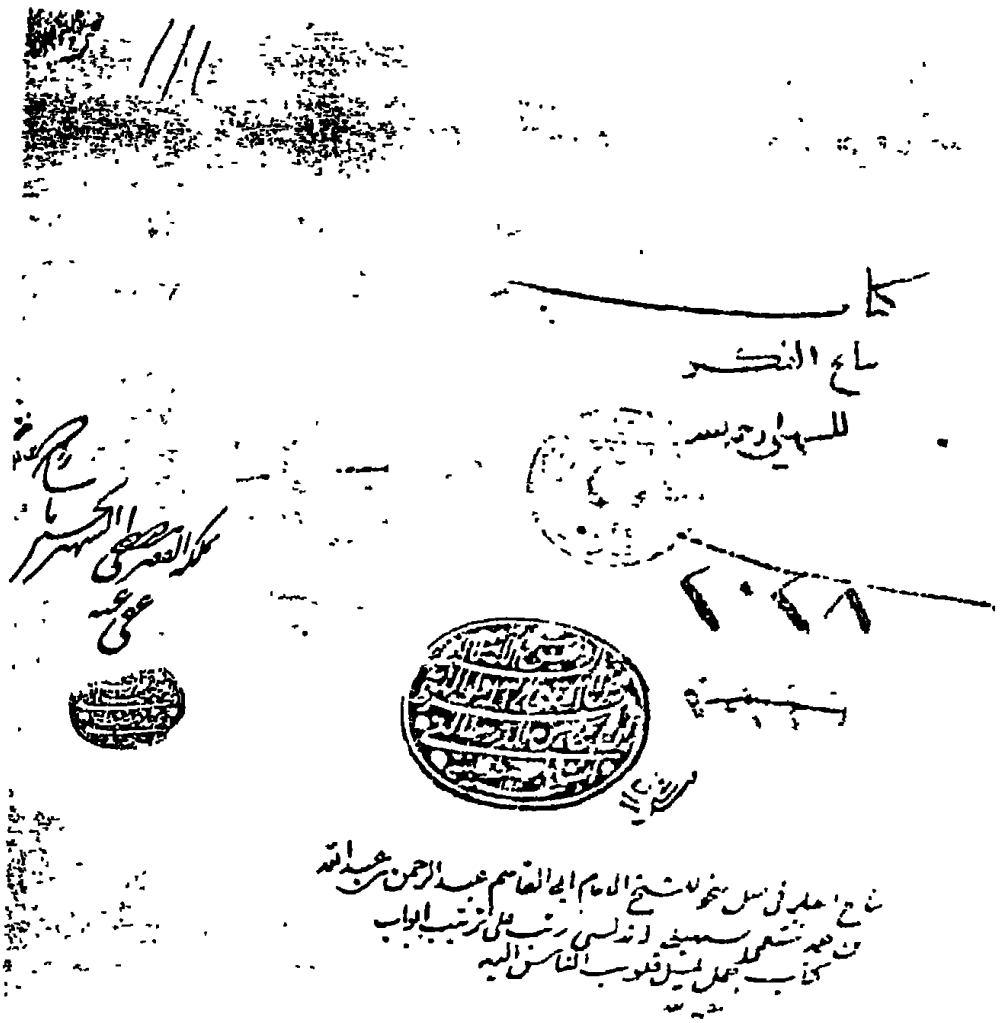

صورة عن طرّة المخطوطة المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

رب يسر يا كريم

قال الشيخ الفقيه الأستاذ العلامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن (أحمد بن أبي) الحسن الخثعمي ثم السهيلي ـ رحمة الله تعالى عليه، آمين ـ: بحمد الله نفتتح كلامنا، وبنعمته نستديم سلامتنا وإسلامنا، وإليه بتوفيقه نوجه رغبتنا واستسلامنا، ولعله أن[1] يحفظ بمنه من فضول البطالة ألسنتنا وأقلامنا، ويغسل من غباوة الجهالة وغبرات[2] الضلالة آراءنا وأحلامنا. ونسأله أن يصلي على محمد نبيه الذي نور بحبه قلوبنا، وشحذ[3] بنوره أفهامنا، كما شرف بدينه عوامنا، وفضل باتباع آثاره أعلامنا. أما بعد، فإني رأيت اقتباس أنوار الحكم أولى ما صرفت إليه حكمات الهمم، وأشرف ما عنيت به الأمم، وأنفس ما ثنيت إليه سوالف الآمال من بعد ومن أَمَم، فكن أيها الطالب للشرف ممن كرع[4] في بحره وغرف، وإلا كنت قمامة[5] لغرف، فقيمة كل امرىء ما يحسنه، وذو العلم رفيع وإن مني بحاسد يلسنه.

فبدار بدار قبل الفوت، فإنما العلم حياة والجهل موت، قال الله سبحانه

---

(١) جرى المصنف على الكثير من كلام العرب في اقتران خبر لعل بأن. قاله ابن هشام في المغني وقال: حملاً على عسى كقول ـ الشاعر:

لعلك يوماً أن تلم مَلمَّةً ... عليك من اللائي يدعنك أجدعا

معنى اللبيب ١/٢٨٨.

(٢) جمع غبرة يقال: غُبِّر الشيء: بقاياه والمعنى بقايا الضلالة لسان العرب ٥/٣٢٠٥.

(٣) الشحذ التحديد، يقال: شحذ الجوع معدته، ضرَّمَها وقواها على الطعام والمعنى هنا قوى بنوره أفهامنا.

(٤) كرع في الماء أو الإناء كرعاً وكروعاً: تناول بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناء. المعجم الوسيط ٢/٧٨٩.

(٥) القمامة: الكناسة تجمع من البيوت والطرق. جمعها قمام. المعجم الوسيط ٢/٧٦٦.

وتعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس، كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها﴾[1]. ثم قال من سدد في المقال:

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله فأجسامهم قبل القبور قبور
وإن امرأ لم يحي بالعلم ميت فليس له حتى النشور نشور

وكل علم ـ وإن تميز حامله عن البهيمة ـ فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شيمة، ويحيى فؤاد صاحبه كما تحيى الديمة الهشيمة ـ إلا ما أودع الله ـ عز وجل ـ كتابه العلي من أنوار المعارف، وتضمنه كلام النبي العربي ـ ﷺ ـ من الفوائد واللطائف، فذلك العلم الذي ينهض حامله إلى أعلى المراتب، ويأخذ بضبع طالبه حتى يقعده على هام الكواكب، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه فينزهه في رياض البدائع والعجائب. ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونضاره، والاستبحار في فنون فوائده ومباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزل به القرآن، ولغة النبي الذي أحلنا عليه في البيان، فإنه سبحانه وتعالى يقول: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿بلسان عربي مبين﴾[3].

فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب، لا يتولج فيها إلا من أبوابه ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابه فواجب على الناشئين تحصيل أصولها، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها.

وقد عزم لي بعد طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان، وأمراض همة لا تغب، وزمانة مرض تنيم الخاطر فلا يهب ـ على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة.

فالآن حين أردت زفافها إلى أسماع الطالبين، فإن لم يكونوا لأبكارها خاطبين،

---

(١) الأنعام: ١٢٢.
(٢) إبراهيم: ٤.
(٣) الشعراء: ١٩٥.

ولا في نفائسها بحكم هذا الزمن النائم أهله راغبين. ومقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب (الجمل)[1] لميل قلوب الناس إليه، وقصرهم الهمم عليه.

والله المعين على ما يقرب منه ويزلف لديه، وإياه في كل حال نستخير، وبوجهه من كل ما يسخطه ويباعد منه نستجير، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) وهو كتاب مشهور قد نال من عناية أهل العلم فتعددت شروحه وهو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. ستأتي ترجمته.

مسألة

في إضافة[1] الاسم إلى الله عز وجل

والإضافة ثلاثة أقسام: إضافة ملك كقولك: غلام زيد، وإضافة ملابسة ومصاحبة كقولك: سرج الدابة ونحوه، وإضافة تخصيص وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصله أو إلى لقب علم[2]، كقولهم: زيد بطة، وفي الوصف: مسجد الجامع، و(جانب الغربي)[3].

وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال[4]، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى، وفي اللقب إنما تضيف المسمى إلى الاسم الثاني، وهو اللقب، فمعنى «زيد بطة» أي: صاحب هذا اللقب[5].

فإن قيل: فهلا جاز ذلك في جميع النعوت حتى يقال: زيد القائم، كما تقول: مسجد الجامع؟.

---

(١) الإضافة في اللغة الإسناد.
واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً.
حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٣٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨.

(٣) القصص: ٤٤.

(٤) ذلك لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف لأن نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة ما فيه وإن كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة والامتناع.
شرح المفصل ٣/٩.

(٥) لأنه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولاً كأنه غير المسمى بانفراده اعتقد فيه التنكير وأضيف إلى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به نحو عبد الله وعبد الدار وكان اللقب أولى أن يضاف إليه لأنه صار أعرف: المصدر السابق.

قلنا: إنما فعلت العرب هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إليه، لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها في «زيد بطة»، وهي أنك تريد إضافة المسمى بالاسم الأول إلى الاسم الثاني لتعرفه بإضافته إليه، فإن كان غير لازم لم تفد إضافته إليه شيئاً نحو: زيد الضاحك، وكذلك إن كان لازماً ولم يكن معرفة نحو: رجل قرشي. فإن قلت: زيد القرشي، كان مثل (جانب الغربي)، لأنه لازم معرفة وكذلك: عمرو قفه[1].

فصل

[في الإضافة في بسم الله]

فإذا ثبت ذلك رجعنا إلى مسألتنا فنقول: إضافة (بسم الله) أهي إضافة ملك، أم إضافة استحقاق، أم إضافة تخصيص؟.

فالجواب أن نقول: هذه المسألة تبنى على أصل القوم في الاسم والمسمى، أهو هو أم (هو)[2] غيره؟ وهي مسألة طال فيها التنازع وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفلسفين وشاركهم فيها طائفة من النحويين، حتى ألفوا فيها التواليف، وصنفوا فيها التصانيف، وشنع كل فريق على مخالفة بأنواع من التشنيع والتعنيف، وبدع بعضهم بعضاً أو كاد يكفره. والأمر في ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ سهل المسلك، قريب المدرك، لمن شرح الله صدره ونور بصيرته وإن كان «أبو حامد»[3] قد زعم أنها طويلة الذيل، قليلة النيل.

وليس الأمر عندي كما ذكر، بل نيلها كثير لمن نظر واستبصر، وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلق منها، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٠ ـ ١١.

(٢) سقط في ب.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام له نحو مئتي مصنف، من كتبه (الإحياء) وتهافت الفلاسفة والاقتصاد والمستصفى وغير ذلك من المصنفات النافعة توفي سنة ٥٠٥ طبقات الشافعية ٤/ ١٠١ الأعلام ٧/ ٢٢ ـ ٢٣.

الله عز وجل، وفي حديث رسول الله ﷺ، وكلام العرب الذين بفهم كلامهم نفهم عن الله ـ عز وجل ـ وعن رسوله ﷺ، ونتوصل إلى فهم الكتاب وتأويله.

فصل
[في الاسم والمسمى]

الاسم الذي هو «السين» و«الميم» عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان ـ إن كان من المحسوسات ـ كزيد وعمرو ـ وفي الأذهان ـ إن كان من المعقولات ـ كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان. بما يترجم عنه، ويتوصل إلى فهمة والكشف عن حقيقته، ثم ذلك الشيء المعبر عنه ـ وهو الشخص مثلاً ـ كما استحق بأن يكون له عبارة بين المتخاطبين يترجمون بها عنه، وهي «الزاي» و«الياء» و«الدال» من قولك «زيد» مثلاً، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه، لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الآذان.

فاللفظ المؤلف من «ألف» الوصل، و«السين» و«الميم» عبارة عن اللفظ المؤلف من «الزاي» و«الياء» و«الدال» مثلاً. واللفظ من «الزاي» و«الياء» و«الدال» مثلاً. عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو «الزاي» و«الياء» و«الدال» هو الاسم، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو «السين» و«الميم» عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذلك الاسم أيضاً غير المسمى. وقد صرح بذلك سيبويه وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه، وإن كانوا قد احتجوا بقوله: «فأما[1] الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[2].

وقوله ها هنا محتمل، والمحتملات لا تعارض بها النصوص.

---

(١) في ب أما.

(٢) وعبارة سيبويه في الكتاب ١/١٢ (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء).

وقد نص ـ رحمه الله ـ قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأملوه، ولكنهم تعاموا عنه وأغفلوه، فقال: «الكلام: اسم وفعل وحرف»[1] فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى [إنما] هو شخص، فهذا بيان ونص، لا سيما مع قوله فيما بعد: «تقول: سميت زيداً بهذا الاسم كما تقول: علمته بهذه العلامة[2]، وكذلك نص في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الخفض أو النصب أو التنوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثياً، وبعضها رباعياً، وبعضها خماسياً، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به ـ فلا يتعلق بشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص.

فسبحان الله كيف لا يستحي من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين، ومن مذاهب العرب، ثم يخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى! ما أشار إلى ذلك نحوي قط ولا اعتقده عربي! ألا ترى أنهم يقولون: «أجل مسمى» ولا يقولون: «أجل اسم» ويقولون: «هذا الرجل مسمى يزيد» ولا يقولون: «اسم يزيد». وتقول: «باسم الله»، ولا تقول: «بمسمى الله». ولو كان الاسم بمعنى المسمى ما امتنع شيء من هذا، فهذا غاية العجب، ونهاية الكذب على العرب! نعم، وعلى الكتاب الذي نزل بلسانهم»، نعم، وعلى الرسول الذي يقول: «لي خمسة أسماء»[3] و«سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي»[4].

وإذا ثبت حقيقة الاسم والمسمى فلم يبق إلا حقيقة التسمية التي بها موه[5] كثير من الناس، وبها يقع الغلط والالتباس، فتقول: التسمية عبارة عن فعل المسمى

---

(١) الموضع السابق من الكتاب.
(٢) وعبارة الكتاب ١/٣٨ (وسميته بفلان كنا نقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته).
(٣) أخرجه البخاري ٦/٦٤١ (٣٥٣٢) وابن سعد في الطبقات ١/٦٥ والتمهيد لابن عبد البر ٩/١٥١.
(٤) أخرجه البخاري ١/٢٢٤ (١١٠) وابن ماجة (٣٧٣٥) وأحمد في المسند ٢/٣٤٨، ٤٦٠ والبيهقي في السنن ٩/٣٠٨ وعبد الرزاق في المصنف ١٩٨٦٦ والخطيب في التاريخ ٣/١٢٧.
(٥) التمويه التلبيس. لسان العرب ٦/٤٣٠٣.

ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمى (به)[1]، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلى، وهو وضع الحلي على المحلى به.

فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمى، وتسمية، ولكل لفظ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا، فثبت أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها، وبالله تعالى التوفيق.

فصل

فإن قيل: فمن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء؟ وكيف غاب ما قلتموه عن بعض الجلة القدماء كالباقلاني[2] ومن تبعه من الأشعرية، وهم أرباب التحقيق والمؤيدون بالتسديد والتوفيق؟.

والجواب: أن مثارات الغلط في ذلك كثيرة، منها شبهة داخلة في النظر، ومنها ظواهر من القرآن والأثر، وأبيات من كلام العرب خفي المقصد فيها عن كثير من أهل البصر، ولا توفيق إلا بالله.

فمن أقوى الشبه الداخلة في النظر إجماع المسلمين واعتقاد كافة الموحدين أن الله ـ جل ثناؤه وتقدست أسماؤه ـ لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن يكون أسماؤه مخلوقة أو صفاته محدثة. وهذه عقيدة من زلت عنها قدمه أريق دمه.

والجواب عن هذا السؤال، وحل هذا الإشكال: أن الله ـ عز وجل ـ لم يزل بجميع أسمائه وصفاته، ونحو إذا قلنا: «الاسم غير المسمى»، فليس يلزمنا من ذلك حدوث أسمائه تعالى، وإن كان كل غير الله ـ عز وجل ـ مخلوقاً ومحدثاً، لأنه ـ عز وجل ـ هو المسمى نفسه بكلامه القديم، الذي هو صفة ذاته، لأن القرآن قديم لا محالة، وتعساً لمن يخالف فيه من فرق الضلالة. ثم القرآن متضمن لأسماء الله

---

(١) سقط في ب.

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر القاضي الباقلاني من كبار علماء الكلام انتَهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة كان جيد الاستنباط سريع الجواب من تصانيفه إعجاز القرآن والإنصاف وغير ذلك توفي سنة ٤٠٣ هـ.

وفيات الأعيان ١/٤٨١ الأعلام ٦/١٧٦.

الحسنى، فثبت أنه لم يزل بجميع أسمائه كما اعتقدناه، وثبت بما قدمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى، وإنه غيره، فرجع الحدوث إلى عبارات المخلوقين وألفاظهم، دون كلام رب العالمين، المتقدس عن الحرف والصوت الذي منه ينتظم اللفظ، وأنه مسمى نفسه في الأزل بكلامه[1] الذي لم يزل صفة له، والمنطق عبارة فيما لا يزال بقدرته على التعبير بالعبارة الحادثة عما تضمنه كلامه القديم.

فقد حصحص الحق وانحسم الإشكال، وآل المعنى إلى أن اسمه ـ سبحانه وتعالى ـ إذا تلقيته من كلامه فلا تقل: هو هو، ولا تقل، هو غيره، لأنه حينئذ من (كلامه القديم، وإذا تلقيته من)[2] كلام غيره فهو لا محالة غير المسمى، إذاً الاسم كلمة، فحكمها حكم الكلام الذي هي منه، والقائل أن الاسم هو المسمى على الإطلاق مخالف لمذاهب أهل السنة، لأن أصلهم في الكلام أن لا يقال: هو هو.

وقد قال هذا في الاسم أنه المسمى، المسمى هو المتكلم بالكلام، الذي الاسم كلمة منه، فقد قال ما لا يقوله أحد، لأنه لم يذهب أحد من الناس إلى أن الكلام هو المتكلم، فلا هو مع المعتزلة ولا (هو)[3] مع السنة. وأصلنا المتقدم موافق للغة، موافق لمذهب أهل السنة، مخالف لمذهب المعتزلة، لأنهم[4] يقولون بقدم الكلام، فالاسم على مذهبهم هو المسمى، كان من كلام الخالق أو من كلام المخلوق، وهذا باطل وبدعة، نعوذ بالله منها، فقد حصحص الحق، وتبين القصد، والحمد لله.

فصل

[في أدلة القائلين بأن الاسم هو المسمى]

وأما مثار الغلط من ظواهر القرآن، فأقواها عندهم قوله عز وجل: ﴿تبارك اسم ربك﴾[5]، ﴿واذكر اسم ربك﴾[6]، و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾[7]. ولا يجوز

(١) في ب فكلامه.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط في ب.
(٤) سقط في ١.
(٥) الرحمن: ٧٨.
(٦) المزمل: ٨
(٧) الأعلى: ١.

التسبيح لغير الله، ولا أمر ﷺ أن يذكر غير الله. وهذه الحجة لمن تأملها عليهم لا لهم، لأن رسول الله ـ ﷺ ـ كان من أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه، فلو فهم منها الذي قالوه لقال في تسبيحه: «سبحان اسم ربي» ولم يقل ذلك قط، ولا روي عنه، على كثرة تسبيحه لمولاه ـ ﷻ ـ.

ومن أقرب ما يعارضون به إجماع الأمة على أن لا يقول أحد: اسم الله أكبر، يريد: الله أكبر، ولا يقول أحد: سجدت لاسم ربي، ولا خفت اسم ربي، ولا: يا اسم الله، ارحمني، فدل ذلك كله على أن الاسترحام والاستعطاف والسجود والخوف لا تعلق له بالاسم الذي هو عبارة عن المسمى ـ جل جلاله ـ وأن المسمى هو المقصود بذلك كله، ولو كان الاسم هو المسمى لما امتنع شيء من ذلك.

فإن قيل: كيف جاز ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و﴿اذكر اسم ربك﴾ والمقصود بالذكر والتسبيح هو الرب تبارك وتعالى، لا اللفظ الدال عليه؟.

قلنا: هذا سؤال قد كع[1] عنه أكثر المحصلين، ونكتة عجز عنها أكثر المتأولين، وقد أجاب عنها أبو حامد في كتابه «المقصد الأسنى» بجواب غير شاف ولا كاف، فقال: إنما تعلق التسبيح والذكر بالاسم، وإن كان غير المسمى، لأن التعظيم والتنزيه إذا وجب للمعظم، فقد تعظم ما هو من سببه لإجله، كما يقال: «السلام على حضرة الملك»[2] ونحو هذا من الكلام، وهو ـ رحمه الله ـ وإن كان من أهل التحقيق، فقد غابت عنه نكته المسألة وبالله التوفيق وإنما ضعف جوابه ـ رحمه الله من وجهين: ـ

أحدهما: ما تقدم من أن رسول الله ـ ﷺ ـ لم يؤثر عنه، ولا عن أحد من المقتدين به أنه قال في تسبيحه: سبحان اسم ربي، فدل ذلك على أنهم لم يعتقدوا ما قال من أن التسبيح في قوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ متعلق بالاسم، بل المقصود به المسمى، والاسم مذكور لحكمة أخرى.

---

(١) أي ضعف.

(٢) وعبارة الغزالي في المقصد الأسنى ص ١٥ ولا يبعد أيضاً أن يكنى عن المسمى بالاسم إجلالاً للمسمى كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس فيقال: السلام على حضرته المباركة ومجلسه الشريف والمراد به السلام عليه لكن يكنى عنه بما يتعلق به نوعاً من التعليق إجلالاً. وكذلك الاسم ـ وإن كان غير المسمى ـ فهو متعلق بالمسمى ومطابق له.

والوجه الثاني: أنه يلزمه أن يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه والتقديس، وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله عز وجل، فيقول: كبرت اسم ربي، واسم ربي أكبر، وغير ذلك مما أجمع المسلمون على تركه، ولم يؤثر عن أحد من السلف والخلف، رحمة الله عليهم.

والقول السديد في ذلك ـ والله المستعان ـ أن نقول: الذكر على الحقيقة محله القلب لأنه ضد النسيان، والتسبيح نوع من الذكر، فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منه إلا ذلك، دون اللفظ باللسان، والله ـ عز وجل ـ إنما تعبدنا بالأمرين جميعاً، ولم يتقبل من الإيمان إلا ما كان قولاً باللسان، واعتقاداً بالجنان، فصار معنى الآيتين في هذا: اذكر ربك [وسبح ربك][1] بقلبك ولسانك، وكذلك أقحم الاسم تنبيهاً على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان، لأن الذكر بالقلب متعلقه بالمسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه، لأن اللفظ لا يراد لنفسه. فلا يتوهم أحد أن اللفظ هو التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى، هذا ما لا يذهب إليه خاطر، ولا يتوهمه ضمير فقد وضحت تلك الحكمة التي من أجلها أقحم ذكر الاسم، وأنه به كملت الفائدة وظهر الإعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب. وهذه نكتة لمتدبرها خير من الدنيا بحذافيرها، والحمد لله على ما فهم وعلم.

ومما غلطوا من أجله قوله عز وجل: ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها﴾[2]. والمعبود هو المسمى.

والجواب: أنهم ما عبدوا إلا المسميات، ولكنهم عبدوها من أجل الأسماء المفخمة الهائلة التي اخترعوها لهم، كاللات والعزى، وتلك أسماء كاذبة غير واقعة على حقيقة، فكأنهم لم يعبدوا إلا الأسماء التي اخترعوها. وهذا من المجاز البديع الغريب وكذلك قامت الحجة عليهم، ولو كانت الأسماء ها هنا هي المسميات لقلت فائدة الكلام، ولخلا عن الإعجاز والبلاغة هذا النظام.

---

(١) سقط في ب.

(٢) يوسف: ٤٠.

إن قيل: ما فائدة دخول الباء في ﴿سبح باسم ربك العظيم﴾[1] ولم (لم)[2] تدخل في ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾[3]؟.

والجواب: أن التسبيح ينقسم قسمين، أحدهما: أن يراد به التنزيه والذكر دون معنى يقترن به.

والثاني: أن يراد به الصلاة، وهي ذكر مع عمل، ومنه سميت سبحة، وهو في القرآن كثير قال الله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾[4]. وأشار (به)[5] إلى الصلوات الخمس[6]، وقيل في قوله تعالى: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾[7]، أي: المصلين. فإذا ثبت ذلك وأردت التسبيح المجرد فلا معنى للباء، لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: «سبحت بالله». وإذا أردت التضمين لمعنى الصلاة دخلت «الباء» تنبيهاً على ذلك المعنى، فنقول: «سبح باسم ربك»، كما تقول: «صل باسم ربك»، أي: مفتتحاً باسمه.

وكذلك أيضاً دخلت اللام في قوله تعالى: ﴿سبح لله ما في السموات﴾[8]. . ، (لأنه)[9] أراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة، كما قال الله تعالى: ﴿ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض﴾[10]، فهذا يقوي ما تقدم من أن ذكر الاسم ها هنا تنبيه على الذكر بالقلب واللسان، ألا ترى أن الصلاة لا بد فيها من

---

(١) الواقعة: ٧٤.

(٢) زيادة ليستقيم بها الكلام.

(٣) الأعلى: ١.

(٤) الروم: ١٧.

(٥) سقط في أ.

(٦) قال ابن عباس: الصلوات الخمس في القرآن قيل له: أين؟ فقال: قال الله تعالى: «فسبحان الله حين تمسون» صلاة المغرب والعشاء «وحين تصبحون» صلاة الفجر «وعشياً» العصر «وحين تظهرون» الظهر وقال الضحاك وسعيد بن جبير وقال النحاس: أهل التفسير على أن هذه الآية ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ في الصلوات.

الجامع لأحكام القران ١٤/١١.

(٧) الصافات: ١٤٣.

(٨) الحشر: ١.

(٩) سقط في ب.

(١٠) النحل: ٤٩.

اللفظ باسم الله عند التكبير ولذلك لم يقل: «سبح بربك» تنبيهاً على ما تقدم، والله تعالى أعلم.

وأما مثار الغلط من جهة أبيات الشعر فقول لبيد[1]:

إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر[2]

وقول ذي الرمة[3]:

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم[4]

---

(١) لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عالية نجد أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة لم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً قيل هو.

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

وهو أحد أصحاب المعلقات توفي سنة ٤١ هـ.

الأعلام ٥/٢٤٠ خزانة الأدب للبغدادي ١/٣٣٧ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل في قصيدة مطلعها:

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
إذا حان يوماً أن يموت أبوكما فلا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعر
وقولا هو المرء الذي ليس جاره مضاعاً ولا خاف الصديق ولا غدر

والبيت في ديوانه ٢١٤ وأمالي الزجاجي ٦٣ (٣/٢٩) وشرح المفصل ٣/١٤. المقرب ٤٥ خزانة الأدب ١/٢١٧ همع الهوامع ٢/٤٩، ١٥٨ والدر اللوامع ٢/٥٨ والأشموني ٢/٢٤٣.

والمعنى في هذه الأبيات يوصي الشاعر ابنتيه إذا حضرته الوفاة بآداب الرثاء وألا تَخمشا وجهاً ولا تحلقا شعراً وأن يستمرا على هذا الأدب إلى عام كامل ثم الأمان والسلام عليهما ومن يبك حولاً فقد وفى ما عليه.

ويستشهد النحاة بذلك على أن المراد هنا ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال: ثم السلام عليكما فكذا قولنا باسم الله باسم معنى الله أو اسم معناه الله فكأنه قال بالله.

(٣) غيلان بن عقبة بن نهيش بن مسعود العدوي أو الحارث ذو الرمة شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره توفي بأصبهان سنة ١١٧ هـ. وفيات الأعيان ١/٤٠٤ والأعلام ٥/١٢٤.

(٤) البيت من البسيط من قصيدة مطلعها:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيه نجوم

والبيت في ديوانه ٥٧١ التصريح على التوضيح ٣/٢٩ شرح المفصل ٣/١٤ والخزانة ٢/٢٢٠. الأشموني ٣/٢١٢.

المعنى: ينعِس أي يرفع. تخونه أي تعهده.

ومبغوم أصل البغام صوت الظباء خاصة فاستعمله في مجرد الصوت.

وقول الآخر[1]:

تـداعين بـاسم الشيب في متثلم جـوانبـه من بصـرة وسـلام[2]

يريد صوت (جرع)[3] الماء في الحوض، لأنه يشبه قولك: «شيب. شيب»، والداعي في البيت قبل هذا هي الظبية، وإنما دعت ولدها بهذا الصوت يعني: «ماء. ماء»، لا بلفظ دال عليه، وهذا كله يدل على أن الاسم هو المسمى.

وقد أجاب بعض الحذاق[4] عن هذا بجواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يفهم لشدة التكلف فيه والاستغلاق.

وكان هذا الرجل قد ألف في الاسم والمسمى كتاباً، ذهب فيه إلى أن الاسم غير المسمى كما قدمناه، ولكنه تكلف وتعسف، ومن ألف فقد استهدف.

وهذه الأبيات التي احتجوا بها عندي أبين شيء في الرد عليهم، وأدل شيء على أن الاسم غير المسمى، وذلك أنه قال: «باسم الماء» ولم يقل: «باسم ماء.

= فالمعنى أنه لا يرفع جفن عينه في حالة من الأحوال إلا في الحال التي يتعهده فيها داع يناديه. ويستشهد به كذلك على حذف المضاف فالمراد باسم معنى الماء فحذف المضاف واسم معنى الماء هو الماء وماء حكاية صوت الشاة.

(١) وهو لذي الرمة أيضاً انظر ديوانه ٦٠٩ وشرح المفصل ٣/١٤.

(٢) والبيت من الطويل انظر شرح المفصل الموضع السابق خزانة الأدب ١/٥٠ والأشموني ٣/٢١١ والمعنى متثلم أي حوض ماء متثلم أي منكسر وقوله من بصرة وسلام هما نوعان من الحجارة، واستشهد بهذا البيت لإقحام لفظ اسم وهو قصيدة يمدح فيها ذو الرمة إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة.

(٣) سقط في ب.

(٤) لعله يقصد بذلك ابن السيد البطليوسي قال صاحب خزانة الأدب ٤/٣٣٧ وقال ابن السيد البطليوسي. (في تأليف ألف في الاسم): تقديره ثم مسمى السلام عليكما أي ثم الشيء المسمى سلاماً عليكما فالاسم هو المسمى بعينه وهما يتواردان على معنى واحد. وذهب أبو عبيدة إلى أن لفظ اسم هنا مقحم، وعند أبي علي فيه مضاف محذوف تقديره مسمى اسم السلام. انتهى.

ورد عليه الإمام السهيلي (في كتابه المعتبر) فقال: هذا ـ جواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يفهم لما فيه من الاستغلاق. وقد تكلف في هذا التأليف وتعسف، ومن ألف فقد استهدف، والأحسن أن يقال: لم يُرد الشاعر إيقاع التسليم عليها لحينه وإنما أرداه بعد الحول. فلو قال: ثم السلام عليكما لكان مسلماً في وقته الذي نطق به في البيت، فلذا ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ، أي إنما لفظ بالتسليم بعد الحول، وذلك السلام دعاء فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما هو لحينه.

انظر من خزانة الأدب ٤/٣٣٧ ـ ٣٣٨.

ماء». والماء ـ بالألف واللام ـ ليس إلا الماء المشروب، فكيف يريد (بها) [1] حكاية صوتها؟ ولكن الشاعر ألغز حيث وقع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها، فصار صوتها كأنه هو اللفظ المعبر به عن الماء المشروب، فأي شيء أبين من هذا من أن الاسم غير المسمى؟.

وأما قوله: «تداعين باسم الشيب» فهو كذلك، لأنه لم يقل: «باسم شيب. شيب». وإنما قال: «الشيب» ـ بالألف واللام ـ ولفظ الألف واللام غير موجود في صوت الإبل وإنما أراد: تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب، أعني: جمع «أشيب»، كما في البيت الأول.

وأما قول لبيد: «اسم السلام عليكما» فالسلام اسم من أسماء الله تعالى، والسلام عبارة عن التحية، وهذا الذي أراد، ولكنه شرفه بأن أضافه إلى الله عز وجل، لأنه أبلغ في التحية، كأنه يقول: لو وجدت سلاماً أشرف من هذا لحييتكم به، ولكني (لا)[2] أجده لأنه اسم السلام، والحمد لله.

ووجه آخر، وهو أحسن في المعنى، وذلك أن لبيداً لم يرد إيقاع التسليم عليهم لحينه، وإنما أراده بعد الحول، ولو قال: «ثم السلام عليكما» لكان مسلماً في وقته الذي نطق به في البيت، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ، أي: إنما اللفظ بالتسليم بعد الحول، وذلك (أن)[3] السلام دعاء، فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما هو لحينه، ألا ترى أنه لا يقال بعد الجمعة اللهم ارحم زيداً ولا بعد الموت اللهم اغفر لي، إنما تقول: «اللهم اغفر لي بعد الموت»، فيكون «بعد» ظرفاً للمغفرة والدعاء واقع لحينه.

فإن أردت أن تجعل الوقت ظرفاً للدعاء صرحت بلفظ الفعل فقلت: «بعد الجمعة ادعو بكذا»، أو أسلم، أو ألفظ (بكذا)[4]، لأن الظروف إنما تقيد بها الأحداث الواقعة فيها خبراً أو أمراً أو نهياً، وأما غيرها من المعاني كالعقود، أعني عقد الطلاق وعقد اليمين، وكالدعاء والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فإنما هي واقعة لحين النطق بها، ولذلك يقع الطلاق لمن قال: «بعد يوم الجمعة أنت

---

(١) سقط في ب.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط من أ.
(٤) سقط من ب.

طالق يا فلانة» فهو مطلق لحينه، ولا ينفعه ذكر الوقت. وكذلك القسم إذا قال: «بعد الحول والله لأخرجن» فقد انعقد اليمين (عليه)[1] حين نطق به، ولا ينفعه أن يقول: أردت أن لا أوقع اليمين إلا بعد الحول. فإنه لو أراد ذلك فقال: بعد الحول أحلف أو ألفظ باليمين[2]. فأما الأمر والنهي والخبر فإنما تقيدت بالظروف، لأن الظروف في الحقيقة إنما يقع فيها الفعل المأمور به أو المخبر به، دون الأمر والخبر، فإنهما واقعان لحين النطق بهما فإذا قلت: «اضرب زيداً يوم الجمعة»، فالضرب واقع في اليوم وأنت من الآن آمر. وكذلك في الخبر إذا قلت: «سأقوم يوم الجمعة» فالقيام في اليوم وأنت من الآن مخبر. فلا تعلق للظروف إلا بالأحداث، فقد رجع الباب كله باباً واحداً، فلو أن لبيداً قال: «إلى الحول ثم السلام عليكم»، لكان مسلماً لحينه ولكنه أراد أن لا يوقع اللفظ بالتسليم والوداع إلا بعد الحول (ولذلك ذكر الاسم الذي هو بمعنى اللفظ، ليكون ما بعد الحول)[3] ظرفاً له، فافهم ذلك، والحمد لله.

مسألة
وهي القول في الاسم الذي هو عبارة عن الله عز وجل

وقد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً، تكلموا في «الألف واللام» أهي للتعريف أم للتعظيم أم هي دالة على معنى آخر؟ أم هي (من)[4] نفس الكلمة؟[5].

وتكلموا في اشتقاقه أهو مشتق أم لا؟ وإذا كان مشتقاً فمن أي شيء اشتق؟ وكثر في ذلك نزاعهم وتباينت أقوالهم.

والذي نشير إليه من ذلك ونؤثره ما اختاره شيخنا ـ رضي الله عنه ـ وهو الإمام[6] أبو بكر محمد بن العربي[7]، قال: الذي اختاره من تلك الأقوال كلها هذا:

---

(١) سقط في ب.
(٢) انظر خزانة الأدب ٤/٣٣٨.
(٣) سقط في ب.
(٤) سقط في ب.
(٥) انظر شرح المفصل ١/٣ والتفسير الكبير ١/١٦٩.
(٦) سقط في أ.
(٧) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي أبو بكر بن العربي من حفاظ الحديث ولد في أشبيلية وتوفي سنة ٥٤٣ هـ. انظر وفيات الأعيان ١/٤٨٩.

أن الاسم غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة[1]، إلا أن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال، على أنها (فيه)[2] جاءت مقطوعة من القسم، (حكى سيبويه)[3] : «أفالله لأفعلن»، وفي النداء نحو قولهم: «ياالله». فهذا يقوي أنها من: نفس الكلمة ويدلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه متقدم على كل لفظ وعبارة.

ويشهد بصحة ذلك قوله عز وجل: ﴿هل تعلم له سمياً﴾[4]؟ فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم.

مع أنا إذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الأقوال، فمن قائل يقول: من «إله» إذا عبد، فإله هو المعبود. ومن قائل يقول: من الوله، وهي الحيرة، يريد أن العقول تحار في عظمته، وهمزة إله عند هؤلاء بدل من واو. ومن قائل يقول: إنه من «لاه» إذا علا. وسائر الأقوال قريبة من هذه، فإن لم تكن هي هي في الحقيقة، ولكل قول شاهد يطول ذكره، فإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى من بعض، فرجعنا إلى القول الأول لما عضده من الدليل، والله الموفق إلى خير قيل.

مسألة أخرى

إعراب الرحمن من قوله: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

ذهب قوم إلى أنه نعت، وذهب آخرون إلى أنه بدل من الله، واستبعدوا النعت فيه لأنه علم، وإن كان مشتقاً من الرحمة، ولكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، وغير ذلك مما يطرد القياس فيه، ويكثر في النعوت مثله.

---

(١) ذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الألف واللام فيه كما يجوز نزعها من الرحمن الرحيم لكن قد خطأ أبو حيان في تفسيره كون أل من نفس الكلمة بعد عزوه ذلك لابن العربي والسهيلي وقال: وهو خطأ لأن وزنه إذ ذاك يكون فعالاً، وامتناع تنوينه لا موجب له فدل على أن أل حرف داخل على الكلمة سقط لأجلها التنوين من المصدر السابق وانظر البحر المحيط ١/١٤ ـ ١٥.

(٢) سقط في أ.

(٣) الكتاب: ٣/٤٩٩.

(٤) مريم: ٦٥.

وأما (الرحمن) فإنه مختص بالعلمية ومصنوع لها، كما أن «الدبران»[1] وإن كان مشتقاً من «دبرت» ولكنه صيغ للعلمية، فجاء على بناء لا يكون في النعوت.

ويدلك على أنه (علم)[2] وروده في القرآن غير تابع لاسم قبله[3]، كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام. فلما ثبت أنه علم امتنع أن يكون نعتاً، لأن العلم ينعت ولا ينعت به، وإذا امتنع أن يكون نعتاً لم يبق إلا أن يكون بدلاً من الله. هذا منتهى قولهم، وإليه ذهب الأعلم[4].

والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين، لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها، ألا ترى أنهم قالوا: (وما الرحمن)؟[5] ولم يقولوا: وما الله؟ ولكنه ـ وإن كان يجري مجرى الأعلام ـ فإنه مشتق من الرحمة، فهو وصف يراد به الثناء، وكذلك الرحيم، إلا أن الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان[6] ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة، فكان «غضبان» و«سكران» حاملاً لضعفين من الغضب والسكر، فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية، لأن التثنية ضعفان في الحقيقة، ألا ترى أنهم قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشيئين متلازمين فقالوا: «الجلمان» و«القلمان»، فأعربوا «النون» كأنه اسم لشيء واحد، فقد اشترك باب «فعلان» وباب التثنية. ومنه قول عائشة رضي الله عنها «إذا حاضت المرأة حرم

---

(١) الدبران في علم الفلك خمسة كواكب من الثور يقال: أنها سنامه وهو من منازل القمر وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء.

المعجم الوسيط ١/٢٦٩.

(٢) سقط في ب.

(٣) نحو قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى».

انظر البحر المحيط ١/١٦.

(٤) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج المعروف بالأعلم.
عالم بالأدب واللغة كف بصره في آخر عمره. توفي سنة ٤٧٦ هـ. الأعلام ٨/٢٣٣.
انظر البحر المحيط ١/١٦.

(٥) الفرقان: ٦٠.

(٦) انظر البحر المحيط ١/٦.

الجحران» بالرفع. وهو قول طائفة من أهل العلم غير «القتبي»[1] ومنه قول فاطمة ـ رضي الله عنها ـ في نداء ابنها «يا حسنان، يا حسينان» هكذا روته الرواة برفع «النون». ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: «غضبانين» وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يقال: «غضبانة»، وامتنع تنوينه كما لا ينون «نون الاثنين». فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعته إياها لفظاً ومعنى.

وفائدة الجمع بين الصفتين ـ أعني (الرحمن الرحيم) ـ وإن كانتا جميعاً من الرحمة، الإنباء عن رحمة عاجلة، ورحمة آجلة[2]، أو عن رحمة عامة وأخرى خاصة، حاصلتين لقارىء القرآن والله أعلم.

مسألة

[في متعلق الباء من بسم]

وأما ما تعلق به الباء من «بسم» فمحذوف، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا، إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كل ما يحذف تخفيفاً، ولكن في حذفه فوائد ومعان، منها:

أنه موطن ينبغي أن لا يقدم فيه سوى ذكر الله تعالى، فلو ذكر الفعل ـ لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله ـ كان ذلك مناقضاً للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: «الله أكبر»، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في قلب ذكر إلا لله وحده.

وفائدة أخرى في حذف الفعل، وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو: «إياك والطريق»، (الطريق)[3] ونحو ذلك. والمتكلم بـ(بسم الله الرحمن

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب ومن المصنفين المكثرين، ولد ببغداد وسكن الكوفة من كتبه (تأويل مختلف الحديث) (وأدب الكاتب) (والمعارف) وغير ذلك توفي سنة ٢٧٦.
وفيات الأعيان ١/ ٢٥١ الأعلام ٤/ ١٣٧.

(٢) انظر البحر المحيط ١/ ١٧.

(٣) سقط من ب.

الرحيم) هو الله سبحانه، وهو أمر عبادة بالابتداء بها في كل سورة من القرآن.

وفائدة ثالثة: وهو أنه إذا حذف الفعل صالح الابتداء في كل عمل أو شغل فليس فعل أولى بها من فعل، فكان الحذف أعم من الذكر وأبلغ، (مع)[1] الاستغناء عنه بالمشاهدة[2] والله ـ سبحانه ـ أعلم.

مسألة أخرى

[في الواو من قولك وصلى الله على سيدنا محمد]

الواو من قولك: «وصلى الله على سيدنا محمد» مختلف في إثباتها وطرحها[3]، وحجة من طرحها أن الفعل بعدها دعاء، والدعاء لا يعطف على الخبر،

---

(١) خ ب من.

(٢) انظر البحر المحيط ١/١٧.

(٣) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/٦ هذا الاعتراض وتعقبه بقوله: وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلقوا به إلا أمرين.

أحدهما: أن المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه وهاتان جملتان قد اختلفتا فتوهموا من أجل اختلافهما أنه لا يصح عطف أحداهما على الأخرى.

الثاني: أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم، جملة خبرية، وقولنا صلى الله على سيدنا محمد جملة معناها الدعاء فلما اختلفتا فكانت الأولى إخباراً، وكانت الثانية دعاء وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثانية مع الأولى لفظاً ومعنى لم يصح عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنى.

فإن كانت العلة التي حملتم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين، فإن ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قلة نظر قائله لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصة.

وأما عطف الجمل على الجمل فإنه نوعان:

أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا إن ـ زيداً قائم وعمراً خارج وكان زيد قائماً وعمرو خارجاً فيعطف الاسم والخبر على الإسم والخبر.

والنوع الثاني: لا يراعي فيه التشاكل في الإعراب كقولنا قام زيد ومحمداً أكرمته، ومررت بعبد الله وأما خالد فلم ألقه، وفي هذا أبواب قد نص عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظم كقوله تعالى: ﴿والمقيمين الصلوة والمؤتون الزكاة﴾.

وكقول خرنق:

لو قلت: «مررت بزيد وأكرم الله عمراً»، لكان كلاماً غثاً وقولاً مسترثاً، وقولنا: «بسم الله» في معنى الخبر لأنه متعلق بفعل مضمر تقديره: أبدأ.

وحجة من أثبتها ـ مع الاقتداء بالسلف ـ أن هذه الواو لم تعطف دعاء على خبر، ولكنها عطفت كلاماً محكياً، والمحكي ينزل منزلة الاسم المفرد، ألا ترى أنك تقول: «بدأت بالحمد لله، وختمت بصلى الله على محمد»، أي: بهذا القول فكذلك تقول: «بدأت باسم الله وصلى الله على محمد» كأنك قلت: بدأت بذكر هذا الاسم وبهذا القول بعده، أعني الدعاء لمحمد ﷺ. وهذا غير بعيد فيه العطف، والله المستعان.

مسألة أخرى

في معنى الصلاة على محمد ﷺ

قال أهل اللغة: الصلاة تنقسم أقساماً: الصلاة بمعنى الدعاء، والصلاة بمعنى الرحمة والصلاة التي فيها الركوع والسجود. فصلاة الله ـ تعالى ـ على أنبيائه ـ عليهم الصلاة والسلام ـ رحمة، وصلاتنا نحن عليه دعاء.

وقالوا في الصلاة التي فيها (الركوع والسجود: إنها)[1] مشتقة من «الصلاتين» وهما عرقان في كفل الإنسان ينحنيان عند انحنائه، فقيل: «صليت» أي: انحنيت راكعاً أو ساجداً. وقيل: «صلى الفرس»، أي: جاء بعد السابق وكان رأسه عند صلاة، ولذلك جاء في الأثر: «سبق رسول الله ـ ﷺ ـ وصلى أبو بكر»[2] إنما هو من هذا. وقال:

كأن صلا جهيزة حين تمشي ... حباب الماء يتبع الحبابا

= النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

وقد ذر ذلك في المختصرات والموضوعات في النحو (كالجمل والكافي) لابن النحاس وغيرهما. انظر الأشباه والنظائر ٤/٦ ـ ٧

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١/١١٢، ١٢٤.

وقال:

تركت الرمح يعمل في صلاه كأن سنانه خرطوم نسر[1]

هذا منتهى كلامهم وأقصى مرامهم، لم ينبهوا على هذه الألفاظ أهي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة في بعضها من بعض؟ ولا ذكروا اشتقاقاً للصلاتين اللتين هما الدعاء والرحمة، وتدخل عليهم سؤلات واعتراضات، منها أن يقال:

إن كانت الصلاة هي التي بمعنى الرحمة أصلاً في بابها، فمن أي شيء اشتقاقها، وإن كانت مستعارة عن الأخرى ومجازاً لها، فأي نسبة بين الرحمة والدعاء؟ أو بين الرحمة والمعنى الآخر الذي هو الانحناء، حتى ينقل اللفظ منه إليها مجازاً أو اتساعاً؟ ومما يسألون عنه في قولهم: الصلاة هي الدعاء (أن يقال لهم: الدعاء) يكون بالخير والشر، قال الله تعالى: ﴿ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير﴾[3]، ولم يوجد في كلام العرب «صليت»، أي: دعوت بالشر، بل تقول: دعوت على الظالم والعدو ونحوهما، ولا تقول: صليت.

ومما يسألون في قولهم: «دعوت» يتعدى باللام إذا كانت في الخير، تقول: دعوت للمريض بالشفاء، ولا تقول: دعوت عليه بالشفاء. وصليت يتعدى بعلى على كل حال، قال الأعشى:

عليك مثلَ الذي صليت فاغتمضي نوماً، فإن لجنب المرء مضطجعاً[4]

وقال آخر[5]:

وقابلها الريح في دنها وصلى على دنها وارتسم[6]

(١) انظر الكامل للمبرد ١/٦٧.

(٢) سقط في ب.

(٣) الإسراء: ١١.

(٤) ذكره في لسان العرب ٤/٢٤٩٠ وقال: معناه أنه يأمرها بأن تدعو له مثل دعائها أي تعيد الدعاء له ويروى: عليك مثلُ الذي صليت، فهو رد عليها، أي عليك مثل دعائك أي ينالك من الخير مثل الذي أردت بي ودعوت به لي.

(٥) وهو الأعشى انظر اللسان الموضع السابق (صلا).

(٦) البيت الذي قبله.

وصهباء طاف يهود بها وأبرزها وعليها ختم

انظر لسان العرب الموضع السابق.

فكيف يكون معناهما واحداً ومواطنهما مختلفة هذه تستعمل في الخير والشر، وهذه لا تستعمل إلا في الخير، وإحداهما تقتضي مفعولاً وهو المدعو، والثانية لا تقتضي مفعولاً ولا تطلبه وهي «صليت»، وإحداهما موصولة باللام إذا كانت في الخير وموصولة بعلى إذا كانت في الشر، والأخرى موصولة بعلى ولا تكون إلا في الخير كما تقدم، فأي تباين في المعنى أعظم من هذا لمن أنصف.

فصل

والجواب عن هذه التساؤلات كلها وبالله التوفيق، وهو المستعان على سلوك سبيل التحقيق، أن نقول: الصلاة كلها ـ وإن توهم اختلاف معانيها ـ راجعة «في المعنى»[1] والاشتقاق إلى أصل واحد، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها كلها الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوساً ومعقولاً، فيضاف إلى الله ـ تعالى ـ منه ما يليق بجلاله، وينفي عنه ما يتقدس عنه، كما أن العلو محسوس ومعقول، فالمحسوس منه صلة الأجسام والأجرام، والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام وهذا المعنى كثير موجود في الصفات وغيرها، ألا ترى أن الكبير يكون صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات، وهو من أسماء الله عز وجل، وقد تقدس ـ سبحانه ـ عن مضاهاة الأجسام، وتنزه عن إدراك الأوهام ومشابهة الأنام، فجميع ما يضاف إليه من هذه المعاني معقولة محسوسة. وهذا واضح لا خفاء به.

وإذا ثبت هذا فالصلاة ـ كما قلنا ـ حنو وعطف، من قولك: «صليت»، أي: حنيت صلاك وعطفته، فأخلق بأن تكون الرحمة صلاة أيضاً (كما)[2] تسمى عطفاً وحنواً، تقول: «اللهم اعطف علينا»، أي: ارحمنا، قال الشاعر:

وما زلت في ليني له وتعطفي عليه، كما تحنو على الولد الأم

أي: ترحمه وتعطف عليه. ورحمة العباد: رقة في القلب إذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم وانثنى عليه، ورحمة الله للعباد: جود (منه)[3] وفضل، فإذا صلى عليه فقد أفضل عليه وأنعم.

وكل هذه الأفعال ـ كانت من الله عز وجل، أو من العبد ـ فهي متعدية بعلى

---

(١) سقط في ب. (٢) سقط في ب. (٣) سقط في أ.

ومخصوصة بالخير لا تخرج عنه إلى غيره، فقد رجعت كلها إلى معنى واحد، إلا أنها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة، أي: انحناء معقول غير محسوس، ثمرته من العبد الدعاء، لأنه لا يقدر على أكثر منه، وثمرته من الله تعالى الإنعام والإحسان، فلم تختلف الصلاة في معناها، إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها.

والصلاة التي هي الركوع والسجود انحناء محسوس، فلم يختلف المعنى فيها إلا من جهة المعقول والمحسوس، وليس ذلك باختلاف في الحقيقة، ولذلك تعدت كلها بعلى، واتفقت في اللفظ المشتق من الصلاة، ولم يجز «صليت على العدو» أي: دعوت عليه، فقد صار معنى الصلاة أرق وأبلغ من معنى الرحمة، وإن كان راجعاً إليه، إذ ليس كل راحم ينحني على المرحوم ولا ينعطف عليه من شدة الرحمة.

فهذا غاية الكشف عن المسألة، فلا يزهدنك فيها طول العبارة، فقد يدرك هذا المعنى بأدنى إشارة، ولكنها لما كانت مسألة لم يوجد لأحد فيها كلام يوصل إلى التحقيق، أطلنا الكلام رغبة في البيان وحرصاً على الإفهام، والله ولي التوفيق.

وهذه النكتة يجب (من)[1] الاعتناء بها ما لا يجب لغيرها، لكثرة دورها على الألسنة، وأنه لا يتم الإيمان ولا (يكمل)[2] الدين لمن لا يصلي على نبيه - ﷺ - ولا يكون مصلياً عليه في الحقيقة إلا من فهم الصلاة عليه، ﷺ.

---

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

بسم الله الرحمن الرحيم

باب أقسام الكلام

قال فيه أبو القاسم[1] (رحمه الله): «أقسام الكلام (ثلاثة)[2]: اسم وفعل وحرف»[3] وهذه العبارة ـ على طولها ـ واهية مردودة، وعبارة سيبويه ـ على إيجازها ـ صحيحة مفيدة قال سيبويه[4]: «الكلم: اسم وفعل وحرف».

ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته من وجهين، أحدهما: أنه عبر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة، إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد منها كلمة، وجمع الكلمة كلم، كما تقول: لبنة ولبن. وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات.

ثم قد يسمى اللفظ الدال عليه كلاماً، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء الذي اتصل به أو كان سبباً له.

والوجه الثاني أنه قال: «أقسام الكلام ثلاثة»، فنوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنساً جامعاً لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً وكذلك الحرف والفعل، كما أنك لو قلت: «الحيوان ينقسم قسمين: انساناً وبهيمة» لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيواناً، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس. وليس كذلك مسألتنا، فإن «زيداً» ليس كلاماً على حدته، ولا «من»،

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي أبو القاسم شيخ العربية في عصره.
من تصانيفه (الجمل الكبرى) (الإيضاح في علل النحو)، و(الزاهر) وغير ذلك توفي سنة ٣٣٧ هـ.
الأعلام ٣/٢٩٩.

(٢) سقط في ب.

(٣) الجمل للزجاجي ١٧.

(٤) الكتاب ١/١٢.

و«عن»، ولا «قام»، بل كل واحد منهن كلمة وليست بكلام، قال سيبويه: «وإنما يحكى ما كان كلاماً لا قولاً، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه»[1].

وأصح من هذه العبارة عبارة من قال: «الكلام (ما)[2] يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»، إلا أنها (أيضاً)[3] معترضة من وجه واحد، وهو أنه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين، نحو: قام زيد، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة، بل أكثره.

فإن قيل: فما تصحيح عبارة من قال: الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟

فالجواب أن يقال: تصحيحها أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر[4]، واستخبار وطلب. فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف.

مسألة

[في الاسم]

قوله: «الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً»[5].

لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى، أو أراد به اللفظ الدال عليه، فإن كان أراد بالاسم المسمى ـ على مذهب من يقول ذلك ـ فعبارة صحيحة، إلا قوله: «أو دخل حرف من حروف الخفض». فإن حرف الخفض لا يدخل على المسمى، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه، وهو الاسم.

وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى، فظاهر عبارته أيضاً الفساد، لأن الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم.

والعذر له ـ رحمه الله ـ أنه تسامح، إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه

---

(١) عبارة سيبويه ١/١٢٢: واعلم أن «قلت» إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ، ب خبرية.

(٥) انظر البسيط في شرح الجمل للزجاجي ١/١٦٠.

من اعتـراض الطاعن، وتلك عادة في أكثر هذا الكتاب وليس مذهباً له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمى، ولكنه أراد به الكلمة الدالة.

وقولهم في الكلمة: فاعل أو مفعول، لفظ اصطلحوا عليه، ومعناه ارتفع؛ لأنه عبارة عن فاعل، وانتصب لأنه عبارة عن مفعول به. وقوله إذاً في الاسم: «ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً»، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها.

فإن قيل: ما بال سيبويه قد حد الفعل والحرف ولم يحد الاسم حين قال: «والاسم زيد وعمرو»[1]؟

فالجواب: أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تبيينه بحد[2] ولا رسم[3]. وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين، لأن الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النحويين هو: اللفظ الدال على الحدث والزمان. والحرف عند النحويين: ما دل على معنى في غيره. وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى.

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين، منها ما تواضعوا واصطلحوا عليه، ولا يعبر العرب به إلا عن معنى آخر، نحو: «الظرف»، و«الحرف»، فهذا لا بد من تبيينه للمبتدىء بالحد والرسم. ومنها ما هو على أصل موضوعه في كـلام العرب نحو: «الاسم» و«الفاعل» و«المفعول به». فهذا لا إشكال فيه على ناظر في صناعة النحو، والله أعلم.

---

(١) عبارة سيبويه ١٢/١ فالاسم: رجل وفرس وحائط.

(٢) الحد لغة المنع، واصطلاحاً قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز وينقسم إلى حد تام وهو ما تكون من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، والحد الناقص وهو ما يكون بالفصل القريب وحده أو بالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق. التعريفات ٥١.

(٣) الرسم إما تـام أو ناقص فـالأول يتركب من الجنس القـريب والخاصـة كتعريف الإنسـان بالحيـوان الضاحك، وأما الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسم الضاحك أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريفه: إنه ماش على قدميه عريض الأظفار، بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع، انظر المصدر السابق ٦٥.

مسألة

«ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً».

قوله: «فاعلاً» هاهنا حال وقع فيها الفعل، والفعل العامل فيه «كان»، لأنها هاهنا تامة[1] تكتفي باسم واحد وليست «كان» الناقصة التي هي عبارة عن الزمان، لأن تلك لا يجوز أن تعمل في الحال، على ما سيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.

مسألة

فإن قيل: ولم لا يجوز أن يكون «فاعلاً» هاهنا خبراً ليكون، وتجعلها ناقصة؟

فالجواب أن يقال: يمنع من ذلك أمران: المعنى وسياقة الكلام، فإن الكلام ورد في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، فوجب أن يكون تأويله: ما جاز أن يوجد فاعلاً أو مفعولاً، لأن «كان» التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر، فلا تدخل إلا على ما ثبت معناه وعرف وجوده، والأمر ها هنا بخلاف ذلك.

مسألة[2]
[في تعريف الفعل]

قوله: «والفعل ما دل على حدث وزمان»[3].

دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة[4]، كنحو دلالة «البيت» على

---

(١) كان التامة هي التي تكتفي بمرفوعها بخلاف الناقصة وهي التي لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج إلى المنصوب ابن عقيل مع حاشية الخضري ١/١١٤.

(٢) سقط في ب.

(٣) قد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد فيقولون: بزمان تحصل ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدل على زمان إذ الحدث لا يكون إلا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل.
والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافياً فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة.
انظر شرح المفصل ٢/٧.

(٤) الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. فاللفظ الدال على معنى إما أن يدل على ما وضع اللفظ له من حيث هو كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزء ما وضع اللفظ له

«السقف» وأما دلالته على الزمان فقال النحويون: بالبنية. وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال.

وأما الزمان الذي هو حركة[1] للفاعل، إن كان مقارناً له، لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب: «أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى، ولما يكون ولما يقع، ولما هو كائن لم ينقطع». يعني لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه لأنه لم يتقدم غير ذكر الأحداث.

فصل

في اشتقاق الفعل من المصدر

وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر[2] أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه

= كدلالة الإنسان على الحيوان أو على خارج مما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الضاحك، فالأولى تسمى المطابقة، والثانية تسمى التضمن، والثالثة الالتزام.
فدلالة التضمن كدلالة الفعل على الحدث كما ذكر المصنف وهي ما تسمى دلالة المادة، ودلالة الالتزام، كدلالة الفعل على الفاعل والمكان.
التعريفات ٦١ شرح الخبيص على تهذيب المنطق ١٠ سلاسل الذهب ١٦٤ معجم المصطلحات النحوية ٨٣.

(١) سقط في أ.

(٢) اختلف النحاة هل الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل؟ فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه:
الأول أنه يسمى مصدراً، والمصدر هو الموضوع الذي تصدر عنه الإبل فلما سمي مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل.
الثاني: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.
الثالث: أن الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.
الرابع: أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقراً إلى غيره، ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره.
خامساً: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: «أعجبني خروج زيد»، «سرني قدوم بكر»، فإذا ذكر هو وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً مضافاً إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف، ومستحق للخفض لما سنذكره بعد.

فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر (عنه)[1] أن يكون مرفوعاً مبتدأً به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ[2]، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء، هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً (بينه)[3] وبين الحدث في اللفظ، والحدث ـ الذي هو حركة الفاعل في المعنى ـ يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل، لأنه تابع للمعنى. ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه، (إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم)[4] كما يستحيل إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه (وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبراً عنه) فإن قيل: كيف لا يدل على معنى في نفسه)[5] وهو يدل على الحدث؟.

= السادس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دل على أن الفعل مشتق منه.

السابع: أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل.

واستدلوا على ذلك بأوجه راجعها في أسرار العربية ١٧١ ـ ١٧٣.

(١) سقط في أ.

(٢) قال في باب المبتدأ: الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة فاستحق من الحركات أثقلها لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في ب.

قلنا: إنما يدل عليه بالتضمين كما سبق، دلالة «الفرس» على «القوائم»، ودلالة السقف على البيت.

واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل، وأما «ضرب» و«قتل» فلا، وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب (أن)[1] لا يضاف ولا أن يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره، (ومن ثم وجب ألا يثنى ولا يجمع، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع)[2]، ومن ثم وجب أن يبنى كما تبنى الحروف لمضارعته لها، من حيث دل على معنى في غيره كالحرف، ومن ثم وجب أن يكون عاملاً في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب[3] أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه.

وإنما أعرب المستقبل الذي هو أوله الزوائد لأنه تضمن معنى الاسم، إذ «الهمزة» تدل على المتكلم، و«التاء» على المخاطب، و«الياء» على الغائب، فلما تضمن بلفظ معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني[4].

وأما الماضي وفعل الأمر فإنهما ـ وإن تضمنا معنى الحدث، وهو اسم ـ فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب

---

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) علة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد، فإنك لو رفعت زيداً لكان فاعلاً وصار المراد نفي إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولاً به، وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافاً إليه وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنك لو جزمت تمدح لكنت منهياً عنه استقلالاً، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمراً ولو رفعت (تمدح) لكان مستأنفاً غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنك لو فعلت أيهما منفرداً جاز.

انظر ابن عقيل ١/٣٧.

بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف، فكان أقرب شبهاً بالأسماء كما تقدم.

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم ـ وهو كون الاسم مخبراً عنه ـ وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً، بخلاف الحدث فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهراً، نحو قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة)[1] ونحو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[2]، وغير ذلك. والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه.

فصل[3]

[في صيغ الفعل]

فإن قيل وإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم، فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغة هي لفظ/ الماضي لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل، ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد «ما» الظرفية من قولهم: «لا» أفعله ما لاح برق، ولاما طار طائر،لأنهم يريدون الحدث مخبراً (به)[4] على الإطلاق من غير تعرض لزمان ولا من حال من أحوال الحدث، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل. وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم ءأنذرتهم﴾[5]. ونحو قوله تعالى: ﴿أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[6] الآية، أراد التسوية بين الدعاء والصمت على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فذلك لم يحتج إلا (إلى)[7] صيغة واحدة، وهي صيغة الماضي، كما سبق.

فالحدث إذاً على ثلاثة أضرب:

---

(١) البلد: ١٤.
(٢) الأنبياء: ٧٣.
(٣) سقط في ك أ.
(٤) سقط في أ.
(٥) البقرة: ٦.
(٦) الأعراف: ١٩٣.
(٧) سقط في ب.

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

وضرب يحتاج (إلى)[1] الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال. فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد «ما» الظرفية.

وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله (ولا إلى اختلاف أحوال الحدث)[2]، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو: سبحان الله، فإن سبحان اسم ينبني عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال. ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو «إياك» ونحو «ويل زيد وويحه»، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم سبحان الله ونصبهما كنصبه، لأنه مقصود إليه.

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: «زيداً ضربته» في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا «أبي الحسين»[3]، وكذلك «زيداً ضربت»، بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي. ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف. ولكن الفعل في قولك: «زيداً ضربت» قد أخذ معموله وهو الفاعل، فمعتمده عليه (ومن أجله صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه)[4] كاعتماده على الفاعل، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا

---

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة: أديب من كتاب الرسائل له شعر وله أداء في النحو تفرد بها، من كتبه المقدمات على كتاب سيبويه. وتوفي سنة ٥٢٨ هـ. الأعلام ١٣٢/٣.

(٤) سقط في ب.

يحذف، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما «زيداً ضربته» فينصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ.

مسألة
[في المصدر]

هاهنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدر مفعل، ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو «ذهبت مذهباً»، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدراً هل هو مفعل الذي يراد به الحدث، أو مفعل الذي يراد به الموضع؟

فإن قلت: هو مفعل الذي يراد به الحدث، خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل (والفعل)[1] أصل له[2]، وذلك أنك إذا جعلته مصدراً صار بمعنى الصدور والصدر، وصار الضرب ونحوه إذا سميته مصدراً كقولك: «رجل صوم وزور وفطر» أي صائم وزائر ومفطر، فيكون الحدث أيضاً صادراً من حيث جعلت المصدر مفعلاً بمعنى الصدور والصدر.

فإن قلت: وكيف أجعله اسماً غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟ قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدراً على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولا بد من المجاز على القولين جميعاً، لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى «الصدر» فلا بد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدراً، كما لا بد من حذف في تسمية الرجل صوماً وزوراً، أي: ذو صوم وذو زور. وإذا جعلناه اسماً للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسداً، وكتسمية المجاز مجازاً، فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء مجاز عليه، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن أصل موضوعها، وتسمية الشيء باسم

---

(١) سقط في ب.

(٢) قال في الإيضاح ٥٦: قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل المأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل. وقال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل والفعل سابق له وهو ثان بعده.

غيره لمعنى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يسمى به غيره، والله أعلم.

مسألة

[في الحرف]

قوله: «والحرف: ما دل على معنى في غيره»[1].

وذلك الغير إما اسم وإما فعل، وليس للحرف معنى في نفسه، وأما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل.

فأصل كل كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم لما بين في المسألة قبل هذا.

فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا: لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه، وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف (عليه)[2] ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا

---

(١) اعترض على ذلك التعريف بأنه رسم مردود لأن الأسماء الموصولة تدخل تحت هذا الرسم، فليس بمانع وإن كان جامعاً لأن جميع هذه الحروف تدل على معنى في غيرها، إلا أن من الأسماء ما هو كذلك، وإنما كان ينبغي أن يقول: الحرف ما دل على معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة، وبهذا يقع الفصل. ورد بأن هذه الأسماء الموصولة لا تدل على معنى في غيرها إنما تدل على معنى مع غيرها.

البسيط شرح الجمل ١/١٦٩ - ١٧٠.

(٢) سقط في أ.

بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في «إنَّ» وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنَّه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهاراً لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن. وسيأتي بيان ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ بأكثر من هذا. نعم وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلفاً من حرفين، نحو «هل»، فربما يوهم الوقف عليه، أو خيف ذهول السامع عنه فأدخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل، نحو قولك: هل زيد بقائم وما زيد بقائم، فإذا سمع المخاطب «الباء» وهي لا تدخل في الوجوب، تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه، ولذلك أعمل أهل الحجاز «ما» النافية تأكيداً لتشبثها بالجملة.

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة (في التأثير)[1] عن العمل الذي هو النصب.

وإنما اختلفوا في «ما» ولم يختلفوا في «هل»، لمشاركة «ما» لـ«ليس» في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة (يؤكد)[2] تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب «ليس» أقوى، لأنها كلمة كليت و«لعل» و «كأن»، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن «ما» و«هل» فلم يكن بد من إعمال «ليس»، وإبطال معنى الابتداء السابق. ولذلك إذا قلت: ما زيد إلا قائم، لم يعملها أحد منهم، لأنه لا يتوهم انقطاع «زيد» عن «ما» لأن «إلا» لا يكون إيجاباً إلا بعد نفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن «ما»، وكذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: «ما قائم زيد» لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً بها مخبراً عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن «ما» قبلها لهذا السبب، فلم يحتج إلى إعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنياً عن تأثيرها فيه.

وأما حرف «لا» فإنه إن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم يكن «لا» حرف عطف نحو: «لا زيد قائم ولا عمرو»، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة لأنه «لا»[3] يتوهم انفصال الجملة بقوله

---

(١) سقط في ب. (٢) سقط في ب. (٣) سقط في ب.

«ولا عمرو»، ولأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة، وتربط الكلام فيها، فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول «لا».

فإن قلت: فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف وقلت: «لا زيد قائم»، فما حكم لا؟ قلت: هذا لا يجوز، لأن «لا» ينفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول: هل قام زيد؟ فيقال: لا. وقال سبحانه: (لا أقسم بهذا البلد)[1]، وليست «لا» هاهنا نفياً لما بعدها، كما لو قلت: «ما أقسم»، ألا ترى أن «ما» لا تكون أبداً لا نفياً لما بعدها، فلذلك قالوا: «ما زيد قائم» ولم يخشوا توهم انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: لا زيد قائم لخيف أن يتوهم أن الجملة موجبة وأن «لا» كنحو «ما» هي في «لا أقسم» إلا أن تعطف فتقول: «لا زيد في الدار ولا عمرو»، وكذلك في النكرات نحو: (لا لغو فيها ولا تأثيم)[2] إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً لها بليس لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشد استبداداً بأول الكلام.

وأما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف، أهي عاملة أم لا؟

فإن كانت عاملة فكما أعملوا «أن» حرصاً على إظهار تشبثها بالحديث، وإن كانت غير عاملة ـ كما ذهب إليه سيبويه[3]، والاسم بعدها مركب معها مبني على الفتح ـ فليس كلامنا في المبنيات.

وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم. والذي يظهر لي الآن أن «يا» تصويت بالمنادى، نحو «جوت»، و«ها»، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: أنه منصوب. ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو: «صاحب زيد أقبل»، و«(يوسف، أعرض عن هذا)»[4]، وإن كان مبنياً عندهم

(١) البلد: ١.

(٢) الطور: ٢٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٤ قال سيبويه: هذا باب النفي بلا، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر. والظاهر من كلام سيبويه أنه يعمل لا.

(٤) يوسف: ٢٩.

فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل.

فصل[1]

[في الحروف الناصبة والجازمة للمضارع]

فإن قيل: ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعاً، ورفعه ـ لا شك ـ بعامل، وذلك العامل ـ في قولهم[2] ـ هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل ـ الذي هو الابتداء ـ الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في «أن» وأخواتها؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ ـ وإن كان معنوياً ـ كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعاً لفظاً وحساً كما أنه مرفوع معنى وعقلاً، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون (في)[3] اللفظ كذلك، لأن تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في

---

(١) سقط في ب.

(٢) اختلف النحاة في عامل الرفع فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامة مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي فأشبه الابتداء فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله وهو قول ـ الكسائي، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، قاله ابن الأنباري في أسرار العربية (٢٨ ـ ٢٩) ثم قال: أما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدحول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل. وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف. وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع.

(٣) سقط في أ.

بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه[1].

والجواب الآخر: أن هذه الحروف لم تدخل في معنى الجملة، إنما دخلت لمعنى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء، وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها، ولم تكن داخلة على جملة قد سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي، وهذا الجواب أولى أن يتمسك به.

مسألة

ومما يجب الوقوف عليه هاهنا أيضاً أن النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء، فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازمها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها، فهي إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال ونفت عنه معنى الحال، وهذا معنى يختص بالفعل لا بالجملة.

فصل

وأما «إلا» في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة[2]. وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به من قولهم: «ما قام أحد إلا زيد» و«ما جاءني إلا عمرو».

والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها. وليس هذا بكسر الأصل الذي قدمناه،

---

(١) في «ما» و(لا).

(٢) اختلف النحاة في العامل في المستثنى الموجب النصب فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل يتوسط (إلا) وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة.

فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك ههنا. وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو (إلا) بمعنى (أستثني) وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (إلا) مركبة من (إن ولا) ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ (إن) وترفع في النفي اعتباراً بـ(لا).

والصحيح ما ذهب إليه البصريون. انظر أسرار العربية ٢٠١ ـ ٢٠٤.

وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال، لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة، فأنت إذا قلت: «ما قام إلا زيد» فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما (لو) قلت: «قام زيد لا عمرو»، وقامت «لا» مقام نفي الفعل عن عمرو، فكذلك قامت «إلا» مقام (إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة)[1]، فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر.

وكذلك حروف العطف، وإن لم تكن عوامل، فإنما جاءت «الواو» الجامعة منها تجمع بين الاسمين في الإخبار عنهما، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني، وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل، فإذا قلت: «قام بعدها العامل» فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل، فإذا قلت: «قام زيد وعمرو» فكأنك قلت: «قام زيد وقام عمرو». وإذا قلت: «زيد وعمرو في الدار»، فكأنك قلت: «زيد في الدار وعمرو فيها أيضاً». فصارت هذه الحروف كالداخلة على الجمل. وقد تقدم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال.

ونقيس على ما تقدم لام التوكيد، وتركهم لإعمالها في الجملة، مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها. هذا هو الأصل فيها، حتى إنهم ليذكرونها دون القسم فتشعر عند المخطاب باليمين، كما قال الشاعر:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك، مع الصدود لأميل[2]

---

(١) سقط في أ.

(٢) البيت من الكامل للأحوص الأنصاري وانظر البيت في خزانة الأدب ـ١/٤٢٧ الكتاب ١/٩ المقتضب ٣/٢٣٣ شرح المفصل ١/١٠٦.

والبيت من قصيدة يمدح فيها الأحوص عمر بن عبد العزيز الأموي أولها:

يا بيت عاتكة الذي أتعزل حذر العدا، وبه الفؤاد موكل

قال البغدادي في خزانة الأدب: استشهد النحاة على أن (قسماً) تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إن واللام يعني أن قسمها تأكيد لما في قوله: وإنني مع الصدود لأميل إليك، من معنى القسم لما =

لأنه حين قال: «لأمنحك» علم أنه قد أقسم، فلذلك قال: «قسماً».

وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء، ومنبهة على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها، والحمد لله على ما علم.

= فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد فلما كان في الجملة منهما تحقيق والقسم أيضاً تحقيق صار كأنه قال: أقسم قسماً.

وقال ابن خلف: الشاهد فيه أنه جعل قسماً تأكيداً لقوله: وإنني إليك لأميل، وقوله: وإنني لأميل جواب قسم فجعل قسماً تأكيداً لما هو قسم. وروى أبو الحسن: (أصبحت أمنحك) كأنه قال: أصبحت أمنحك الصدود الله إني إليك لأميل وهم يحذفون اليمين وهم يريدونها ويبقون جوابها اهـ.

وفيه نظر من وجهين: الأول أن الجملة ليست جواب قسم محذوف والثاني: أن المؤكد لا يحذف.

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض ـ فقال: (قوله قسماً اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون تأكيداً للشيء أو لدفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده).

وقال ابن جني في إعراب الحماسة:

انتصاب قسم، لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله إني لأمنحك الصدود أو من جملة إنني إليك لأميل، ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم، لجواز الفصل بين اسم إن وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنهما فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله: (وإنني إليك لأميل أي أقسم قسماً وأضمر هذا الفعل وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية وهو اسم إن وهذا واضح) اهـ.

باب الإعراب

مسألة

الإعراب[1] الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه[2]! والحكمة فيه عندي ـ والله أعلم ـ أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله ـ وهو الوصف ـ بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم.

مسألة

في الحركة والحرف

الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت[3].

---

(١) الإعراب عند العرب يكون على وجهين:
أحدهما: أن يكون بمعنى البيان يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ومنه الحديث (البكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها) أي: تبين.
الثاني: أن يكون منقولاً من: عربت معدة الرجل إذا تغيرت لأن الفعل الثلاثي إذا كان لا يتعدى فنقله بالهمزة قياس.
وقد يأتي الإعراب على غير هذين الوجهين يقال: أعرب الرجل: إذا كان له خيل عراب ويقال: أعرب الرجل: إذا كان عارفاً بالخيل العراب إلا أن الإعراب عند النحويين ليس منقولاً من هذين الأخيرين، وإنما هو منقول من الأولين لأن الإعراب عند النحويين تغير الأواخر لدخول العوامل، فكل كلمة يتغير آخرها إذا دخلت عليها العوامل فهي معربة وإذا لم يتغير آخرها لدخول العوامل فهي مبنية. انظر البسيط شرح الجمل ١/١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) البسيط شرح الجمل ١/١٧١ ـ ١٧٢ ـ الإيضاح للزجاجي ٧٦.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١/٦ ومعجم المصطلحات النحوية (٦٢).

ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك، حقيقة، لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء إلا النَّظَّام[1]، وقوله لا ينسق مع الصواب في نظام فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقولنا: (حرف)[2] متحرك أو ساكن، مجاز لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحله محلها، وهو العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر، فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد كان «واواً» وإن قصر كان «ضمة». وصورتها عند حذاق الكتاب صورة «واو» صغيرة لأنها بعض واو.

والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف[3] وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف. وصورتها كصورة ألف صغيرة. وكذلك القول في الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف.

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف[4]، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي: ينقطع، فتسميه جزماً، اعتباراً بالصوت وانجزامه[5]، وتسميه سكوناً، اعتباراً بالعضو الساكن.

فقولنا إذاً: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما.

---

(١) هو إبراهيم بن سيار بن هانىء البصري أبو إسحاق النظام من أئمة المعتزلة وسميت فرقة النظامية نسبة إليه وشهرته بالنظام فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام وخصومه يقولون إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة توفي سنة ٢٣١ هـ.

انظر الأعلام ١/٤٣.

(٢) سقط في ب.

(٣) قد تطورت الفتحة في فترات وضعها من نقطة فوق الحرف لما اصطلح عليها أبو الأسود الدؤلي إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضاً كما وضعها الخليل بن أحمد، وهو الشكل الذي ما زلنا نستعمله في وقتنا الحاضر.

انظر معجم المصطلحات النحوية ١٦٩.

(٤) المصدر السابق ١٠٥.

(٥) انظر المصدر السابق ٤٥ والإيضاح ٩٣.

ولهذه الحكمة عبر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما يكون بسبب وهو تحرك العضو فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل.

فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون بآلة، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت.

فمن تأمل هذه الحكمة من أرباب الصناعة، رأى من بعد غورهم، ودقة أذهانهم، ورجاحة أحلامهم، وثقابة أفهامهم، ما يستدل به على أنهم مؤيدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم.

ولعلنا أن نعطف عنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جراً، والتكلم على صورته في الخط، إلى غير ذلك مما يليق ذكره بذلك المقام، والله المستعان.

مسألة
[في بعض علامات الأسماء]

قوله: «تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين»[1].

قال بعضهم في حد التنوين: التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة[2].

وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: «التنوين: إلحاق الاسم نوناً ساكنة»، لأن التنوين مصدر «نونت الحرف»، أي: ألحقته نوناً[3]، كما أن التنعيل مصدر

---

(١) انظر البسيط شرح الجمل ١/١٧٥.

(٢) انظر شرح المفصل ٩/٢٩، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤.

(٣) فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية نحو قطن ورسن والملحقة الجارية مجرى الأصلية نحو رعش وفرسن وذلك أن التنوين ليس مثبتاً في الكلمة =

«نعلت الرجل»: إذا جعلت له نعلاً، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها، وهذا يطرد في الحروف، تقول: «سينت الكلمة»، أي: ألحقت بها سينا، و«كوفتها» أي: ألحقت بها كافاً، ومن الزاي: زينتها ـ في قول بعضهم ـ والصحيح: «زويتها»[1] حكي عن بعض الأعراب أنه قال: «إنها زاي فزوها».

فإن قيل: ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفاً في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلا أشياء أغفلوها منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ونُتَفٌ في أبواب أخر، لعلنا ـ إن شاء الله تعالى ـ أن نكشف عنها، ويشفى منها، ونقدم (لها)[2] هاهنا أصلاً فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام.

وهذه علة عدمه في الوقف، لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض، وبالله التوفيق.

= وإنما تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء جيء به لمعنى وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل.

شرح المفصل ٩/ ٢٩.

(١) قال في اللسان: يقال. ويت زايا في لغة من يقول الزاي ومن قال: الزاء قال: زيت كما يقول بيت ياء ونظير زويت كوفت كافا وقال زيد بن ثابت في قوله عز وجل: «ثم تنشزها» قال: هي زاي فزيها أي اقرأها بالزاي.

لسان العرب ٣/ ١٨٩٥.

(٢) سقط في ب.

فإن قيل: ما الحكمة في اختيار «النون» الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟

فالجواب: أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها ـ وهي الحركات ـ متى قدر عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات وغير حروف المد واللين، لأن حروف المد واللين هي أنفس الحركات، إلا أنها مدت وطول بها الصوت، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فإذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المد واللين «النون» الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واختيرت علامة لتمكن الاسم، وتنبيهاً على انفصاله، ولذلك لا نجد فعلاً منوناً أبداً، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده.

مسألة

[في التصغير]

قوله: «تنفرد الأسماء بالتصغير»[1].

والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه[2]، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك.

فإن قيل: وما الحكمة في أن ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في لفظ التصغير دروب من التغيير غير هذا؟

---

(١) انظر البسيط شرح الجمل ١/١٧٩.

(٢) الدليل على أن التصغير في الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر أن اسم الفاعل إذا وصف لا يعمل، وإذا صغر لا يعمل وأن رجلاً وما جرى مجراه لا يجمع بالواو والنون فإذا صغر جمع بهما فتقول: رجيلون وجاز ذلك لأنه جرى مجرى: رجال حضيرون.

المصدر السابق.

فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جمع على «فعالل» لأنه ضده، وقد زيد في جمع «فعالل» ألف ثالثة، فزيد في التصغير «ياء» ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم تكن آخراً مثل علامة التأنيث، لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن معنى التأنيث طرفاً في اللفظ)[1]. بخلاف «الياء» في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر، وكانت «ياء» ولم تكن ألفاً لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى، لأن الفتح ينبىء عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه.

وإذا كان الفتح ينبىء عن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده ينبىء عن القلة والحقارة، ولذلك تجد المقلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل رسول الله ـ ﷺ ـ حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها، لأنه ضم بين إبهامه وأصبعه ﷺ[2]. وهذا بين في الحكمة لمن تأمله، ونافع في التعليل لمن حصله.

وأما «الواو» فلا معنى لها في التصغير لوجهين:

أحدهما: دخولها في درب من الجموع نحو «الفعول»، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير، فيلتبس التقليل بالتكثير.

والثاني: أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كسر ما بعد علامة التكثير في نحو «مفاعل»، ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان.

وكثيراً ما تفعل العرب ذلك، توازن ما بين اللفظين، إذا كان معناهما

---

(١) سقط في ب.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: (فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه) وأشار بيده يقللها. أخرجه البخاري ٢/٤٨٢ كتاب الجمعة ٩٣٥ ومسلم ٢/٥٨٤ كتاب الجمعة حديث ١٤ ـ ٨٥٢.

متضـادين، ألا ترى أن «علم» على وزن «جهـل»، و«روى» على وزن «عطش»، وشرف فهو شريف، على وزن وضع فهـو وضيع؟ وهـذا كثير في كـلامهم من أن يحصى، فلم يمكن إدخال «الواو» مكان «الياء»/ لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضـدها. فإذا امتنعت الـواو ـ والألف قد اختص بهـا الجمع ـ فلم يبق إلا اليـاء. و(قد)[1] جعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضمة التي (هي)[2] في أول الكلمة، لئلا يخرج من ضم إلى كسر، والله أعلم.

مسألة

[الجزم خاص بالأفعال والخفض بالأسماء]

سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا (أبي الحسين)[3] (رحمه الله تعالى)[4]، لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه ـ فلا يحتاج إلى إعراب رابع، لأنه لا مدلول له.

وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل اسم فله النصب، لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء، فاستحقه من الأفعال ما هو في تأويل الاسم أو واقع موقع اسم، (وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم)[5] فله الجزم، لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء.

وليست هذه عبارة الشيخ (أبي الحسين)[6] في الأفعال، ولكنه قال: «الأفعال واجب وممكن ومنتف، أو في حكم المنتفي، فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاؤُها للمنفي أو ما هو في حكمه.

وكل ما قاله صحيح إلا أن قوله: «لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال»، فإن للسائل أن يقول: لم أرد إعراباً رابعـاً، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلاً من الخفض، والخفض بدلاً من الجزم. فيجاب حينئذ بما اعتل به النحويون

---

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط في ب.
(٤) سقط في أ.
(٥) سقط في ب.
(٦) سقط في ب.

من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين[1]، مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل لثقل الحركة، والأفعال بعكس ذلك.

مسألة

[في الإضافة]

قوله: «ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة»[2].

هذا لا يلزم، لأن نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فلزم مثل ذلك في خفضها لو خفضت، ولكن العلة ما قدمناه.

وقوله: «ولا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه»[3].

صحيح من وجه الخبر ساقط من جهة التعليل، لأن عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات. فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال.

فإن قيل: إن ظروف الزمان أسماء وقد أضيفت إلى الأفعال؟ نعم، وأضيفت إليها أسماء أخر كحيث[4]، وريث[5]، وذي من ذي تسلم، وآية من قوله:

بآية ما يحبون الطعاما[6]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/١٤:
«وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة».

(٢) البسيط شرح الجمل ١/١٨٣.

(٣) المصدر السابق ١/١٨٤.

(٤) الكتاب ١/١٠٦.

(٥) الريث: الإبطاء، راث يريث ريثاً: أبطأ.
قال الشاعر:
والريث أدنى لنجاح الذي ... تروم فيه النجح من خلسه
لسان العرب ٣/١٧٨٩.

(٦) البيت من الوافر ليزيد بن عمر بن الصعق وصدر البيت:
ألا من مبلغ عني تميماً.....

فالجواب: أنه ما أضيف إلى الأفعال في الحقيقة شيء، وإنما أضيفت هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث، وذلك أن ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها. وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له، لاتصالها بوقته، فتضاف إليه لتخصص وتعرف بالإضافة إليه، وإن لم يكن واقعاً فيها، نحو قوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام)[1] فالليلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها فلما كان جائزاً في بعض الكلام أن يضاف الظرف إلى الاسم الذي هو الحدث ـ وإن لم يكن واقعاً فيه ـ أضافوه إلى الفعل لفظاً، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى، وتحصيناً للغرض، ورفعاً لشوائب الاحتمال، حتى إذا سمع المخاطب قولك: «يوم قام زيد»، علم أنك تريد: اليوم الذي قام فيه زيد. ولو قلت مكان قولك «ليلة الصيام»: ليلة صيام زيد، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل. فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث، وقس على ذلك المبتدأ والخبر.

وأما «ريث» فبمنزلة الظرف وقد صارت في معناه. وكذلك «حيث» و«ذي تسلم» لأن المعنى في قول بعضهم: «اذهب لوقت ذي تسلم»، أي: ذي سلامتك.

فلما حذفت المنعوت وأقمت النعت مقامه، أضفته إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت وهو الوقت هذا أحد قولي السيرافي[2]، وهو عندي على الحكاية، حكوا قول الداعي «تسلم» كما تقول: «تعيش» و«تبقى»، فقولهم: اذهب بذي تسلم، أي: اذهب بهذا القول مني، ولم يقولوا: اذهب بتسلم، لئلا يكون اقتصاراً على دعوة واحدة، ولكن قالوا: بذي تسلم، أي: بقول يقال فيه: «تسلم»، أو يجمع معانيه

= وانظر البيت في خزانة الأدب ١٣٨/٣ الكتاب ٤٦٠/١ همع الهوامع ٥١/١ مغني اللبيب ٤٢٠/٢. الدر اللوامع ٦٣/٢.

(١) البقرة: ٢٨٧.

(٢) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد نحوي عالم بالأدب تفقه في عمان وسكن بغداد كان معتزلياً متعففاً من كتبه «الامتناع» في النحو «صنعة الشعر» «البلاغة» «شرح كتاب سيبويه» توفي سنة ٣٦٨ هـ الأعلام ١٩٥/٢ ـ ١٩٦.

«تسلم»، فوصفوا القول بذي تسلم، يريدون هذا المعنى، وحذفوا القول المنعوت بذي، اكتفاء بدلالة الحال عليه. ونحو من هذا قول كثير[1]:

وإن تأمريني بالذي فيه أفعل[2]

أي: بالأمر أو بالقول الذي فيه هذا الكلام.

وأما «آية ما تحبون الطعاما»، فالآية هي العلامة، وهي هاهنا بمعنى الوقت، لأن الوقت علامة للمؤقت، وبالله التوفيق.

وليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل، بل ذلك يختص ببعضها، فما كان منها مفرداً متمكناً جاز إضافته إليها، وما كان مثنى نحو «يومين» و«ساعتين» لم يجز إضافته إلى الفعل، لأن الحدث إنما يقع مضافاً لظرفه الذي هو وقت له، فلا معنى لذكر وقت آخر.

ووجه آخر وهو أن الجملة المضاف إليها (هي) نعت للظرف في المعنى، فقولك: «يوم قام زيد»، كقولك: «يوم قام زيد فيه» في المعنى، والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح أن يضاف إليه الاثنان، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد.

ووجه ثالث، وهو أن قولك: قام زيد يوم قام عمرو لا يصح إلا أن يكون جواباً لمتى، واليومان جواب لكم، وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى أصلاً، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضاً، لجمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لمتى.

فأما الجمع نحو الأيام فإنما جاز إضافتها إلى الفعل، لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والأسبوع والحول وغير ذلك.

وكذلك إن كان غير متمكن كقبل وبعد، فإنك لو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك: «يوم قام زيد»، أي: اليوم الذي قام فيه، وذلك محال في «قبل» و«بعد»، لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية.

---

(١) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي أبو صخر شاعر متيم مشهور من أهل المدينة له ديوان شعر. توفي سنة ١٠٥ هـ. الأعلام ٥/٢١٩.

(٢) البيت في ديوانه: ١/٢١٢ وصدره.

بأن تجعلي بيني وبينك موعداً. . . . . .

وأما سحر ـ ليوم بعينه ـ فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام. فقس على هذا الأصل ما يضارعه من الكلام.

مسألة[1]

من باب معرفة علامات الإعراب

قوله: «الواو: علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة»[2].

اعتلال هذه الأسماء على غير قياس، إذا كان قياس «الواو» إذا تحركت وانفتح ما قبلها إن انقلبت ألفاً، فيكون الاسم مقصوراً، وهذه الأسماء حذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة.

قال لي بعض أشياخنا في تعليل الحذف: إن التنوين لما أوجب حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، حذفوها رأساً، كما قال الأول:

رأي الأمـر يـفضـي إلـى آخـر فـصـيـر آخـره أولا[3]

فإذا أضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة، وكان الإعراب فيها مقدراً كما هو مقدر في الأسماء المقصورة. وقد قال بهذا القول طائفة من النحويين[4].

---

(١) سقط في ب.

(٢) انظر الجمل ١٨.
واعترض بأنه قال في التعريف: خمسة وهي ستة زاد سيبويه فيها «هناك».
وقال: إنها تكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الخفض بالياء. الكتاب ٣/٣٦٠ البسيط شرح الجمل ١/١٨٩.

(٣) البيت من المتقارب وذكره ابن جني في الخصائص في مواضع ١/٢٠٩، ٢/٣١ وشرح المفصل ٥/١٢٠ والمحتسب ١/١٨٨ غير منسوب.
والمعنى فيه أنه حين علم أن الأمر الذي يقدم عليه سيكون من نتائجه كتب وكتب وأن هذا سيترتب عليه لا محالة بادر إلى هذه الآخرة فجعلها في أول عمله.

(٤) هذا مذهب سيبويه والأخفش كما صرح بذلك ابن يعيش في الفصل ١/٥٢ فقال (قد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب ويدل على =

الأمر فيها عندي أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحذوف منها لا يعود إليها في الإضافة، كما لا يعود المحذوف من «يد» و«دم»، وبرهان ذلك أنك تقول: أخي وأبي إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: يدي ودمي، لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم، كما لا تجتمع معها واو الجمع، فلو كانت الواو في «أخوك» حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: هذا أخي، كما تقول: هؤلاء مسلمي، فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه[1]، وهي عند غيره علامات إعراب، فإذا كانت «واو» الجمع ثبتت مع «ياء» المتكلم وهي زائدة علامة إعراب عند بعض النحويين، فكيف يحذف ما هو «لام» الفعل وأحق بالثبات منها؟ فقد وضح لك أنها ليست الحروف المحذوفة الأصلية.

فإن قيل: فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أعلت بالحذف دون القلب خلافاً لنظائرها مما علته كعلتها، وهي الأسماء المقصورة؟

قلنا: في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة فيحذف منها تخفيفاً على اللسان لكثرة

= الإعراب في أحد قوليه إلا أنه لا يقول إن فيها إعراباً منويّاً، وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب، وفيه ضعف لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لأن الواو لام الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها، وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أبيك حرف الإعراب والخاء في أخيك حرف الإعراب، وكذلك الباقية، وهذه الحروف أعني الواو والألف والياء إشباع حدث عن الحركات، وإشباع حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر، وغيره، وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو: هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لأن هذا الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو إليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ـ وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب وذلك فاسد أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال، وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والألف والياء لامات. وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها.

انظر شرح المفصل ١/٥٢.

(١) الكتاب ١/١٧.

دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها، كقولهم: «أيش؟»[1]، و«لم أبل»[2].

وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى، فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت، نقص المعنى فنقص اللفظ تبعاً له، مع أن أواخرها حروف علة، فلا بد من تغييرها إما بقلب وإما بحذف، وكان الحذف فيها أولى لما قدمنا.

وكان ينبغي على هذا أن يتم لفظها في حال الإضافة كما تم معناها، إلا أنهم كرهوا أن يخلو «الخاء» من أخ، و«الباء» من أب من الإعراب الحاصل فيها، إذ ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الإفراد ولا يكون حرف إعراب في حال الإضافة، فجمعوا بين الغرضين ولم يبطلوا أحد القياسين، فمكنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في حال الإفراد فصارت حروف مد ولين في الإضافة.

وقد تقدم أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة التي هي علامة الرفع في قولك «أخ»، هي بعينها علامة الرفع في «أخوك»، إلا أن الصوت بها مد، ليتمموا اللفظ كما تمموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأساً، كما لا يعاد ما حذف من «يد» و«دم».

وأما التثنية فإنهم صححوا اللفظ فيها بإعادة المحذوف تنبيهاً على الأصل (الذي)[3] هو الانقلاب إلى الألف، فقالوا: «أخوان» و«أبوان» كما قالوا: «عصوان» و«رجوان»[4] لأن قياسه في الأصل كقياسه، بخلاف «يد» و«دم» فإن الأصل فيهما يدي ودمي فلم يكن بابهما كباب «عصا» و«رجا»، فاستمر الحذف فيهما في التثنية والإفراد فإن قيل: فما بال «ابن» وهو اسم إضافي، ووزنه في الأصل «فعل»، كما

---

(١) أيش: منحوت من (أي شيء) بمعناه وقد تكلمت به العرب.

المعجم الوسيط ١/٣٤.

(٢) الكتاب ١/٢٩٤ وقال في الكتاب ٤/٤٠٥ وسألته عن قولهم (لم أبل) فقال: هي من باليت ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يكن حين أسكنت فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب مطوان.

كان «أخ» و«أب» كذلك، ثم لم يعد إليه ما حذف منه في تثنية ولا إضافة؟

قلنا: إنهم قد عوضوا من المحذوف ألف الوصل في ابن واسم، فلم يكونوا ليجمعوا بين العوض والمعوض منه، بخلاف «أخ» و«أب» ومنعهم أن يعوضوا من المحذوف في «أخ» و«أب» الهمزة التي في أولهما، فراراً من اجتماع همزتين.

وأما «حم» فقد كان الأصل فيها «حمأ» بالهمزة، فلم يكونوا ليعوضوا من الهمزة همزاً آخر، فجعلوه كأب وأخ.

فإن قيل: فما بالهم يقولون في جمع ابن: «بنون»، وهو جمع على حد التثنية، فلم لم يقولوا: «ابنون»، كما قالوا: «ابنان»؟

قلنا: إن الجمع قد يلحقه التغييرات (بالتكسير وغيره)[1]، بخلاف التثنية فإنها لا يتغير فيها لفظ الواحد بحال، مع أنهم رأوا أن جمع السلامة لا بد فيه من «واو» في الرفع و«ياء» مكسور ما قبلها في النصب والخفض، فأشبهت حاله حال ما لم يحذف منه شيء إذ المحذوف منه «ياء» أو «واو»، ففتحوا أوله كما كانوا يفعلون لو لم يحذف منه شيء وليست هذه العلة في التثنية إذا تأملتها.

وأما قولهم في المؤنث «بنات» ـ بفتح الباء ـ ولم يقولوا: «ابنات» كما قالوا: «ابنتان» فإنهم حملوا جمع المؤنث على جمع المذكر، لئلا يختلف، والله أعلم.

وأما «أخت» و«بنت» فالتاء من «أخت» مبدلة من «الواو» وكما أبدلت منها في «تراث» و«تخمة»، وإنما حملهم على ذلك هاهنا أنهم رأوا المذكر قد حذفت لامه في الإفراد فقالوا: أخ، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث: «أخته»[2]، بهاء في الوقف، فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التاء حرف إعراب في الإضافة والإفراد، ولم يمكنهم أن يعيدوا المحذوف في الإضافة تتميماً للفظ فيخالف لفظه لفظ المذكر، ولا أمكنهم من تطويل الصوت بالحركات ما أمكنهم في التذكير، لأن ما قبل (تاء)[3] التأنيث ليس بحرف إعراب، ولا أمكنهم نقصان اللفظ في الموطن الذي (تم) فيه المعنى، فجمعوا بين الأغراض بإبدالها تاء، لتكون في حال الإفراد علماً للتأنيث،

(١) سقط في ب.

(٢) في الأصل أخته وفي ب أخت والمثبت هو الصواب.

(٣) سقط في ب.

وفي حال الإضافة من تمام الاسم كالحرف الأصلي، إذ هو موطن تتميم كما تقدم، وسكنوا ما قبلها لتكون بمنزلة الحرف الأصلي، وضموا أول الكلمة إشعاراً بالواو، وكسروها في «بيت» إشعاراً بالياء، لأنها من «بنيت».

وقالوا في تأنيث ابن: ابنة وبنت، ولم يقولوا في تأنيث أخ إلا أخت، والعلة في ذلك مستقرأة مما تقدم من الكلام، والله أعلم.

وأما قولهم: «فوك» في الرفع، و«فاك» في النصب، و«فيك» في الخفض، فحروف المد فيها حروف إعراب بخلاف ما تقدم في «أخيك»، و«أبيك» و«حميك» والفرق بينهما وبين أخواتها أن «الفاء» لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في «الخاء» و«الباء» ألا تراهم يقولون: «هذا في»، و«جعلته في» كما يقولون: «هؤلاء مسلمي»، فيثبتونها مع ياء المتكلم.

وهذا يدلك على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها، ألا تراهم في حال الإفراد كيف أبدلوا من الواو ميماً ليتعاقب عليها حركات الإعراب ويدخلها التنوين، إذ لو لم يبدلوها ميماً لأذهبها التنوين في الإفراد وبقيت الكلمة على حرف واحد، فإذا أضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميماً.

فإن قيل: فأين علامات الإعراب في حال الإضافة؟

قلنا: الإعراب مقدر فيها، وإن شئت قلت: تغير صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب، والمتغير هو حرف الإعراب.

فإن قيل: فلم لم تثبت الألف في حال النصب إذا أضيفت إلى ضمير المتكلم فتقول:

«فتحت فاي»، كما تقول: «عصاي»؟

قلنا: الفرق بينهما أن الألف من عصاي ثابتة في جميع أحوال الكلمة، وهذه لا تكون إلا في حال النصب، وقد قلبت تلك «ياء» في لغة طيّىء فقالوا: عصي وقفي، فهذه أحرى بالقلب وأولى، والله الموفق لما يرضى.

وأما «ذو مال»[1] فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب، وأن

---

(١) وأما (ذو) فالأصل فيها (ذوي) بدليل قوله تعالى: (ذواتي أكل) فحذفت اللام كما حذفت من يد ودم فبقي (ذو مال) في الرفع فأتبعت الذال الواو فصار(ذُوُ مال) ثم حذفت الضمة من الواو استثقالاً لها =

يكون الاسم على حرفين كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك، يدلك على (ذلك)[1] قولهم في الجمع: «ذو مال»، و«ذوات مال»، إلا إنه قد جاء في القرآن: (ذواتا أفنان)[2] و(ذواتي أكل)، وهذا ينبىء أن الاسم ثلاثي ولاماه ياء، انقلبت ألفاً في تثنية المؤنث خاصة.

وقولهم في التثنية: «ذواتي» ليس هو القياس، وإنما القياس «ذاتي» وفي الجمع: «ذويات»، والجمع كان أحق بالرد إلى الأصل من التثنية، لأن التثنية أقرب إلى لفظ الواحد، لأنها أقرب إليه في المعنى، ألا تراهم يقولون: «أخت وأختان»، ويقولون في الجمع: «أخوات» وكذلك: «ابنة وابنتان» ولا يقولون في الجمع: «ابنات»، فكذلك كان القياس حين قالوا: «ذوات»، فلم يردوا لام الكلمة ألا يردوا في التثنية، وإنما يكون منها أبعد، والحمد لله.

والعلة في ذلك أن «ذات» وإن كان ألفها منقلبة (عن واو)[3]، فإن انقلابها ليس بلازم، وإنما هو عارض لدخول التأنيث، ولولا التأنيث لكانت «واواً» في حال الرفع غير منقلبة، و«ياء» في حال الخفض.

والتثنية أقرب إلى الواحد لفظاً ومعنى، فلذلك حين ثنوها جعلوها «واواً» كما هي في الواحد إذا كان مرفوعاً ومثنى ومجموعاً، فكان حكم «الواو» أغلب عليها من حكم «الياء» و«الألف».

ثم ردوا لام الفعل لأنهم لو لم يردوها لقالوا: «ذوتا مال» في حال الرفع، فيلتبس بالفعل نحو: «رمتا»، و«قضتا»، إذا أخبرت عن امرأتين.

وكذلك: «ذوتا» من «الذوي»، إذا أخبرت عن روضتين أو شجرتين، فكان في رد اللام رفع لهذا اللبس، وفرق بين ما يصح عينه في المذكر نحو «ذات»، و«ذو»، وبين مالا يصح عينه في مذكر ولا في جمع نحو «شاة»، فإنك تقول في تثنيته: شاتان

= فصار ذَوْ وفي النصب ذَوَ مال فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي الخفض ذَوِ مال فأتبعت الذال الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار ذي مال.
انظر من البسيط ١/ ١٩١.

(١) سقط في ب.

(٢) الرحمن: ٤٨.

(٣) سقط في ب.

كما كان القياس في «ذات»، وليس في جمع ذات ما يوجب رد لامها كما في تثنيتهما كما تقدم.

وأما «سنتان»، و«شفتان» (فليس)[1] يلزم فيهما من الالتباس بالفعل ما لزم في «ذوتا»، لو قيل، لأن «نون» الاثنين لا تحذف منهما حذفا لازماً، لأنهما غير مضافين في أكثر الكلام، بخلاف «ذواتا» فإن «النون» لا توجد فيها البتة، لأنها لا تنفك عن الإضافة.

مسألة

[في المثنى والجمع السالم]

الواو والألف في «يفعلون» و«يفعلان»، أصل للواو والألف في «الزيدون» و«الزيدان» و«المسلمون» و«المسلمان»، وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء، لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً علامة جمع، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحداً، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلاً والاسم فرعاً له، يدلك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل، كقولنا: «المسلمون» و«الصالحون»، ولم يقولوا في جمع رجل وغلام: «رجلون» و«غلامون»، فقد وضح لك أن الفعل في هذه المسألة هو الأصل، وإن لم تقل ذلك دخل عليك ما هو أشنع مما تفرضه، وهو أن تجعل ما هو حرف أصلاً لما هو اسم، فتقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في «الزيدون»: إنها الأصل، وفي الواو التي في «يفعلون»: إنها الفرع.

فإن قيل: فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟

فالجواب: أن الأسماء الأعلام لا تجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام، لا يقال: جاءني زيدون، ولا: رأيت زيدين، فدل ذلك أن على أنهم أرادوا معنى

(١) سقط في ب.

الفعل، أي: الملقبون بهذا الاسم، والمعروفون بهذه العلامة، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا.

وأما التثنية فمن حيث قالوا في الفعل: «فعلا» و«صنعا» فيما يعقل وفيما لا يعقل ولما لم يقولوا: «فعلوا» و«صنعوا» إلا فيما يعقل، لم يجعلوا «الواو» علامة للجمع في الأسماء إلا فيما يعقل، إذ كان فيه معنى الفعل، ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف، اتفق لفظها كذلك في جميع أحوالها ولم يختلف، واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل.

ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت ألفاظها. ولما كان الإخبار عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى الجملة والأمة والثلة، لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل واحد منها على التعيين، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة، إذ الجملة والأمة وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة، ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل: «الجمال ذهبت»، و«الثياب بيعت»، و«الدور اشتريت»، وما أشبه ذلك، إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام والتفاهم بين الأنام.

ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم تنبىء عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي «الواو»، لأنها ضامة بين الشفتين أو جامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله ـ تعالى ـ الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم ـ عليه السلام ـ وذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها، فهذا سر «الواو» في اختصاصها بالجمع لمن يعقل، وعلى نحو ذلك خصت بالعطف لأنه جمع في معناه، وبالقسم لأن واوه في معنى واو العطف، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما اختصاص «الألف» بالتثنية، فلقرب التثنية من الواحد في المعنى وجب أن

يقرب لفظها من لفظه، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير[1] في أكثر الجموع.

وفعل الواحد مبني على الفتح فوجب أن يكون فعل الاثنين كذلك، وذلك لا يمكن مع غير «الألف»، فلما ثبتت «الألف» بهذه العلة ضميراً للاثنين كانت علامة للاثنين في الأسماء، كما فعلوا في «الواو» حين كانت ضميراً للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الأسماء، والحمد لله.

وأما إلحاق «النون» بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: «مسلمون» و«مسلمان»، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مد ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضاً من حركة الإعراب حملاً على الأسماء كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء، وقد تقدم ذكر ذلك.

فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها ـ أعني علامة الإضمار[2] ـ هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب، أو حروف إعراب كما تقدم[3].

---

(١) في ب لا يتغير.

(٢) في أ (علامة الإعراب).

(٣) اختلف في النون زيدت لماذا على مذاهب أحدها وهو رأي ابن مالك أنها لرفع توهم الإضافة في نحو رأيت بنين كرما وناصرين باغين والإفراد في الإشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر الثاني أنها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة إلى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف إعراب الثالث أنها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوض عنه ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الألف واللام وفيما لا تنوين فيه نحو يا زيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف إذا ثني وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على =

فإن قيل: فلم (لم)[1] يثبتوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة؟

قلنا: لعدم العلة المتقدمة وهي وقوعها موقع الاسم، وأنت إذا أدخلت النواصب والجوازم لم تقع موقع الأسماء، لأن الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال، فبعدت عن الأسماء، ولم يبق فيها إلا مضارعتها لها في اتصال حروف المد بها، مع الاشتراك في معنى الفعل. فإن قيل: فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم؟

قلنا: مقدر، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مد ولين، سواء كان حرف المد زائداً أو أصلياً، ضميراً أو غير ضمير، فالأصلي نحو: يرمي والقاضي، ونحو: عصا ورحى، والزائد نحو: سكرى، والضمير نحو: غلامي وصاحبي، إلا أنه مع هذه الياء مقدر قبلها - أعني الإعراب - وهو في «يرمي» و«يخشى» و«سكرى» ونحو ذلك مقدر في نفس الحرف لا قبله، لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره، وإذا ثبت ذلك فقولك: «لن يفعلوا» و«لن تفعلي» إعرابه مقدر قبل الضمير في لام الفعل[2]،

= أصالته وبين المشابه للفعل ولا حاجة إليه هنا لأن التثنية والجمع إبعاد عن الفعل فلم يحتج إلى فارق وإنما حذفت في الإضافة لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم الرابع أنها عوض من الحركة والتنوين معاً وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في المذهبين قبله وبثبوتها في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف الخامس أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده ومن الحركة فقط فيمن لا تنوين في مفرده كمثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حبلى وهذا والذي وعليه ابن جني السادس أنها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لأنك إذا قلت زيداً يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حال سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء السابع أنها التنوين نفسه لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن ينقل إليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان.

انظر من همع الهوامع ١/٤٨ - ٤٩.

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الأفعال الخمسة.

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها.

وقيل إن الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الأخفش والمصنف ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له وقيل =

كما هو كذلك في غلامي، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب، لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعراباً وعلامة[1] لشيء في أصل الكلام ومعقوله، والله أعلم.

وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي. فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها، كما لم يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين، ولا مع الياء من غلامي، ولا يمكن أيضاً أن يكون الإعراب في نفس النون لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره، ولا يمكن أيضاً بعدها، فإنه مستحيل في الحركات وبعيد كل البعد في غير الحركات أن يكون إعراباً وبينه وبين (حرف)[2] الإعراب اسم أو فعل، فثبت أنه مقدر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المعربة (التي)[3] لا يقدر على ظهور الإعراب فيها لعلة مانعة على نحو ما تقدم.

فإن قيل: فقد أثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علة بنائه!.

= إنها معربة ولا حرف إعراب فيها وعليه الفارسي قال لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لأنه الفاعل أنه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الإعراب لا يلزم الحركة فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا حرف إعراب فيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدر فهو أشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرىء ساحران تظاهرا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تتحابوا وقال الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الزكي

ولا يقال على شيء من ذلك في الاختيار.

انظر من همع الهوامع ١/٥١.

وانظر أسرار العربية ٣٢٤.

(١) في ب وعلاقة الشيء في أصل الكلام. ومقوله الإضمار.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

قلنا: بل هو وفاق لهم، لأنهم علمونا وأصلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في «يفعلن» و«تفعلن»، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب.

فإن قيل: فهلا عوضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نوناً، كما فعلوا في «يفعلون» لأنه أيضاً واقع موضع الاسم؟

قلنا: تقدم ما في «يفعلون»، و«يفعلان» من وجوه الشبه بينه وبين جمع السلامة في الأسماء، فمنها الوقوع موقع الاسم، ومنها المضارعة في اللفظ من جهة حروف المد واللين.

وهذا الشبه معدوم في «يفعلن» من جهة اللفظ، لأنه ليس مثل لفظ «فاعلين» ولا «فاعلات»، وإن كان واقعاً موقعه في حال الرفع، والله المستعان.

مسألة

[في علامات الإعراب]

قوله في هذا الباب: «وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء»[1]. وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون. وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم.

وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المد أبعاض، والحروف أصوات، وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا «إبراهيم النظام»، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى. والعرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم. ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته، لأن التسامح من شأنهم في هذه الصناعة والله المستعان.

---

(١) الجمل مع شرح البسيط ١/٢١٦.

باب الأفعال

مسألة

[في أمس وغد واليوم]

القول في «أمس» و«غد» و«اليوم» أن الأيام لما كانت متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك، والحركات متماثلة بأنفسها لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسية، إذ المثلان مشتركان في جميع صفات النفس، ولا بصفة معنوية لأن الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعرض من الأعراض، لأن المعنى لا يقوم بالمعنى، لم يبق إلا تمييزها بالأعداد، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد، كقولهم: الاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، ونحو ذلك، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك: «اليوم (الذي خرج فيه زيد»، فخصصته بما قارنه من الفعل)[1] الذي هو حركة للفاعلين، كما أن الزمان حركة للفلك، وكل واحد منهما حادث يتخصص بمقارنة صاحبه، أيهما كان أعرف عند المخاطب كان وقتاً للآخر مخصصاً له، فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومك الذي أنت فيه، فيقال: «فعلته في اليوم الذي فرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه»، ويقال في غد نحو ذلك.

فاقتضى إيثار الإيجاز والاختصار أن يوضع له اسم، وأن يشتق له من أقرب ساعة منه إلى يومك، ثم ينسحب معناه على اليوم كله، كما يقال في العبد: «رقبة»، فينسحب معنى الرقبة على الجملة، وهو في الأصل عبارة عن البعض، ورب شيء هكذا.

وكذلك «غد» جعل له اسم يترجم به عن جميعه، وهو مشتق من أقرب ساعة

---

(١) سقط في ب.

منه إلى يومك، إلا أن «أمس» مبني و«غداً» معرب، فعل بكل واحد منهما ما فعل بالفعل الذي في معناه، ولذلك (جاء)[1] «أمس» بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجىء بلفظ الفعل لئلا يلتبس[2] بالفعل الماضي، ولعله قد جاء، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا[3]

أراد به: أفعل.

وهذه العملية التي في «أمس» بمنزلة «أَطْرِقَا»[4] اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر يقول الرجل فيه لصاحبه حين استبطن خوفاً وتوجس حساً، فلذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سمي لقولهم فيه: «أمس بخير»، و«أمس معنا»، أو نحو هذا، كما سمي ذلك المكان بقولهم فيه: «أطرقا».

والعملية فيه عندي ليست كهي في «زيد» و«عمرو»، ولكنها كهي في «أسامة» و«ثعالة»، اسم علم لا يختص به واحد من الجنس، أي الجنس كان فهو المسمى بذلك الاسم، كما أن «أمس» أي الأيام كان إذا ولي يومك ماضياً فهو «أمس»[5].

---

(١) سقط في أ.

(٢) في المخطوط لا يلتبس والمثبت وهو الصواب

(٣) بقية البيت.

عجائز مثل السعالي خمسا...

وهو من شطور الرجز وهو من الشواهد التي لم يعلم قائلها وهو من شواهد الكتاب ٢/٤٤ وانظر شرح المفصل ٤/١٠٦ خزانة الأدب ٣/٢١٩ شذور الذهب ١٣٧ التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦ همع الهوامع ١/٢٠٩ الدرر اللوامع ١/١٧٥.

واستشهد النحاة بقوله (مذ أمسا) فإن كلمة أمس قد وردت في هذه الأبيات مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر فدل على أنها عوملت معاملة ما لا ينصرف فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر ولا أن تكون مبنية لأنها لو كانت مبنية لكسرت إذ ليس في العرب من يبنيه على الكسر خلافاً لما قاله الزجاجي.

(٤) هو موضع بنواحي مكة من منازل خزاعة وهذيل. مراصد الاطلاع ١/٩١.

(٥) قال السيوطي في همع الهوامع ١/٢٠٨ إن استعمل أمس ظرفاً فهو مبني على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبين غد مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن أنه لما عدل عن السحر لم يضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار عمر =

فأما حذف لام الفعل من «غد»، فكل ما كان على وزن «فعل» معتل اللام، ثم عبر به عن غير ما وضع له، فإنه وضع عن الحدث، فإذا زحزح عن أصل موضوعه وبقي فيه من المعنى الأول ما يعلم به أنه مشتق منه ـ فإن حذف لامه مطرد، ليكون النقص في اللفظ موازناً للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره. وتأمل ذلك تجده في «غد» و«دم» و«يد» و«سم».

وعلى ذلك كل هذه الأسماء نقص من لفظها بحسب ما نقص من المعنى الذي عبر عنه بجملة حروف الكلمة. فهذا ما في «أمس» و«غد».

فأما اليوم إذا كان ظروفاً فهو كالآن، استغنوا بلزوم الألف واللام (له)[1] عن أن يصفوه أو يضيفوه أو يسموه باسم علم غير هذا اللفظ، كما فعلوا (ذلك)[2] بالنجم ـ أعني: الثريا ـ، وفي المدينة ـ أعني: مدينة رسول الله ـ ﷺ ـ، وفي غير ذلك مما ألزم الألف واللام عرفاً واستحقاقاً، فكذلك اليوم (إذا أردت اليوم)[3] الذي أنت فيه، وكذلك الساعة والليلة، استغنوا بالمشاهدة ولزوم الألف واللام عن إلحاقهما بالأسماء الأعلام.

وهذا الصواب لا ما ذهب إليه من علل البناء في «أمس» يتضمن الحرف أو مشابهته[4] الحرف، فإن ذلك ينكسر عليهم في «غد» بما ليس لهم عنه مندوحة ولا صرف.

= معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لأنه في معنى الفعل الماضي وأعرب غد لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علة بنائه شبه الحرف إذ افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه وقال آخرون فبني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه لأنه لا يختص بمسمى دون آخر وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً بل هو محكي سمي بفعل الأمر من المساء كما لو سمي بأصبح من الصباح فقولك جئت أمس أي الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على السنتهم حتى صارت اسماً للوقت.

انظر همع الهوامع ١/٢٠٨.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٠٦.

مسألة

[في أحرف المضارعة]

قال أبو القاسم: «أوكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع»[1].

دخول الزوائد على الحروف الأصلية منبئة على معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه، فإن كان المعنى الزائد آخراً كانت الزيادة آخراً، كنحو «التاء» في «فعلت» لأنها تنبىء عما رتبه بعد الفعل.

فإن كان المعنى الزائد أولاً كانت الزيادة المنبئة عنه (أولاً)[2]، مسبقة على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربع، فإنها تنبىء أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله، وأن بينه وبين تحصيله جزءاً من الزمان، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان، مرتباً في البيان على حسب ترتب المعنى في الجنان. وكذلك حكم جميع ما يرد عليك من كلامهم هذا الأصل آخذ بآفاق الباب، ومشرف بك إن شاء الله تعالى على العسر والكتاب.

فإن قيل: فهلا اكتفي بزائدة واحدة من هذه الأربع؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطب وغائب، فهلا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصت به؟.

فالجواب: أن الأصل في هذه الزوائد الياء، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء. دليل آخر، وهو: أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تزاد أولاً كيلا تشبه «واو» العطف،

= والصواب إنه إنما بني لتضمنه لام المعرفة وبها صار معرفة والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء وإنما التقى في آخره ساكنان وهما ـ السين والميم قبلها فكسرت السين لالتقاء الساكنين.

(١) البسيط شرح الجمل ١/ ٢٢٥.

وعبارة الجمل «والمستقبل ما حسن فيه غد وكانت أوله إحدى الزوائد الأربع».

وتعقب بأنه يحتاج إلى تقييد ألا ترى أن أكرم في أوله الهمزة وهي زائدة وليس بفعل مستقبل وكذلك تكرم فيجب أن يقيد هذا الموضع بأن يقال: كل فعل في أوله همزة تدل على المتكلم وحده أو نون تدل على المتكلم ومعه غيره أو ياء تدل على الغيبة أو تاء تدل على الخطاب أو التأنيث ولكن صاحب الجمل أعطى ذلك بتمثيله بقوله: «نحو أقوم وتقوم ونقوم ويقوم».

(٢) سقط في ب.

ولعلة أخرى تذكر في باب التصريف، والألف لا تزاد أولاً لسكونها، فلم تبق إلا «الياء» فهي أصل هذا الباب. فلما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل، إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشيرة إليه إذا أبرز.

وكانت النون بفعل المتكلمين أولى بوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر. وكانت التاء من «تفعل» للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني «أنت»، ولكنها في آخره، ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه ـ أعني الهمزة ـ لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء، فجعلوها في أول الفعل علماً عليه، وإيماء إليه. فإن قيل: فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب هاء، لوجودها في لفظ ضمير الغائب إذا أبرز؟.

فالجواب: أنه لا ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام و(أكثر)[1] موضوعه، لأن الاسم الظاهر يغني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود عليه.

وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمخبرين عن أنفسهم، فإنه لا يخلو أبداً من ضمير ولا يجيء بعده اسم ظاهر يكون فاعلاً به ولا مضمر أيضاً، إلا مضمراً يكون توكيداً للضمير المنطوي عليه الفعل، فتأمل ما ذكرناه، والمح ما قاله النحويون في تعليل هذه المسألة تجد طبعك يعافه، وسمعك يمجه، وعقلك لا يستسيغه، وتجد هذه الأغراض المذكورة ها هنا يدعوك إلى قبولها الحس، ويشهد بصحتها الحدس، والله المستعان ومن ها هنا ضارعت الأسماء حتى أعربت، وجرت مجرى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها وغير ذلك، لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي في أوائلها، فهي من حيث دلت على الحدث والزمان فعل محض، ومن حيث دلت بأوائلها على المتكلم والمخاطب ونحو ذلك متضمنة معنى الاسم، فاستحقت الإعراب الذي هو من خواص الأسماء، كما استحق الاسم المتضمن معنى الحرف البناء.

---

(١) سقط في أ.

مسألة

[في دلالة المضارع على الزمان]

فعل الحال لا يكـون مستقبلاً وإن حسن فيـه «غد»، كمـا لا يكون الفعـل المستقبل حالاً أبداً، ولا الحال ماضياً، هذا هو اختيار شيخنا رحمة الله عليه.

فإن قلت: كيف يكون حالاً: «يقوم زيد غداً» وهو واقع في زمان مستقبل؟.

قلنا: إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا﴾[1]، والوقوف مستقبل لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحـال يوم الحساب فيه، لا مرتـب علـى وقوف قد ثبت.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قال الذين حق عليهم القول﴾[2]، ﴿وقال الذين في النار﴾[3]. وهذا كثير في القرآن، الوقت مستقبل والفعل بلفظ الماضي. ونحو منه قوله تعالى: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان: هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾[4]. وهذا كله حكاية للحال، إذ ليس شيء منه حاضراً فكذلك: «يقوم زيد غداً»، و«يذهب بعد غد»، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع.

وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحاً، إذ الأصـل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل، وقف على هذا الأصل تهتد إلى سواء السبيل.

مسألة

وحروف المضارعة ـ وإن كانت زوائد ـ فقد صارت كأنها من أنفس الكلم، وليست كذلك «السين»، و«سوف» وإن كانوا قد شبهوها بحروف المضارعة والحروف الملحقة بالأصول في مسألة (نذكرها) بعد إن شاء الله تعالى، ولذلك تقول: «غداً يقول زيد» و«يوم الجمعة يذهب عمرو»، بتقديم الظرف على الفعل، كما يفعل ذلك

---

(١) الأنعام: ٣٠.
(٢) القصص: ٦٣.
(٣) غافر: ٤٩.
(٤) القصص: ١٥.

في الماضي الذي لا زيادة فيه فتقول: «أمس قام زيد»، و«يوم الجمعة ذهب عمرو». ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل «السين» أو «سوف»، لا تقول: «غداً سيقوم زيد»، لوجوه منها:

أن «السين» تنبىء عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجته «السين» عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت: «سيقوم زيد غداً»، دلت «السين» على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودل لفظ «غداً» على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفاً له.

ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن «السين» و«سوف» من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: «زيداً سأضرب»، و«زيد سيقوم» مع أن الخبر عن «زيد» إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه «السين»، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى «زيد» فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن «زيد» فتقول: «زيد سيفعل».

فإن أدخلت «إن» على الاسم المبتدأ جاز دخول «السين» في الخبر، لاعتماد الاسم على «إن»، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول «السين» فيما بعد، فأما مع عدم «أن» فيقبح ذلك.

وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين ـ رحمه الله ـ إلا التعليل فإنه بخلاف تعليله وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾[1]، فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية. فقرأت ﴿إن الذين كفروا﴾[2] الآية...، فضحك وقال قد كنت أفزعتني، أليست هذه «إن» في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو (تنوب مناب) تكرار العامل؟ فسلمت له وسكت.

---

(١) النساء: ٥٧.

(٢) النساء: ٥٦.

ونظير هذه المسألة مسألة «اللام» في «إن»، تقول: «إن زيداً لقائم»، ولا تقول: «إن زيداً لقائم».

والصحيح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أن معنى المضي مستفاد من لفظه، لا من حرف زائد على الجملة، منفصل من الفعل كالسين و«قد» إلا فعل الحال فإن زوائده ملحقة بالأصل، فإن أدخلت على الماضي «قد» التي للتوقع كانت بمنزلة «السين» التي للاستئناف، وقبح حينئذ: «أمس قام زيد»، كما قبح: «غداً سيقوم عمرو». والعلة كالعلة، حذوك النعل بالنعل.

وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل التي شبهت فيها «السين» بالحروف الملحقة بالأصل، فهو أن يقال: لم لم تعمل «السين» و«سوف» في الفعل المستقبل وقد استبدت (به)[1] دون الاسم، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟.

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها (اتصالها)[2] وتعرف الاسم بها، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل. فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدادها بها، والله أعلم.

وقد رأيت هذا التعليل للفارسي[3] في بعض كتبه، ولابن السراج[4] أيضاً.

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ وفي ب لاتصالها والمثبت هو الصواب.

(٣) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي أحد الأئمة في علم العربية من تصانيفه الإيضاح والتذكرة وجواهر النحو وغير ذلك توفي سنة ٣٧٧.
الأعلام /١٧٩ ـ ١٨٠.

(٤) محمد بن السري بن سهل أبو بكر أحد أئمة الأدب والعربية يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله، من كتبه (الأصول) في النحو وشرح كتاب سيبويه والشعر والشعراء وغير ذلك توفي سنة ٣١٦ هـ.
الأعلام ٦/١٣٦.

وأما «سوف»/ فحرف، ولكنه على لفظ السوف[1] الذي هو الشم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته، كما أن «سوف» هذه ـ التي هي حرف ـ تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر أبانه.

ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام، فهذه «ثم» حرف عطف، ولفظها كلفظ الثم، والثم هو: رم الشيء بعضه إلى بعض، كما قال: «كنا أهل ثمة ورمة»، ويروي «أهل ثمة ورمة»، وأصله من: ثممت البيت: إذا كانت فيه فرج فسد بالثمام[2]، وقال الشاعر:

وأما الرياح فقد غادرت رواكد واستمتعت بالثمام

والمعنى الذي في «ثم» العاطفة قريب من هذا، لأنه ضم الشيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت: (ضم بين شيئين بينهما فرجة)[3]. ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها، ألفاه كثيراً، والله ـ تعالى ـ المستعان.

مسألة

[في أن ولن]

(قوله)[4]: «فالناصب (أن) و(لن)[5].

---

(١) ساف الشيء يسوفه سوفاً وساوفه واستافه كله شمه.
لسان العرب ٣/٢١٥٢.

(٢) هو عشب من الفصيلة النجيلية يسمو إلى مائة وخمسين سنتمتراً فروعه مزدحمة متجمعة.
المعجم الوسيط ١/١٠١.

(٣) في ب ضم الشيء إلى الشيء بينهما فرجة.

(٤) سقط في ب.

(٥) إعلم أن النواصب بنفسها أربعة وما عداها إنما انتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وهذه الأربعة: أن ولن وإذاً وكي الناصبة لا كي الجارة فإن (كي) توجد على قسمين:
أحدهما أن تكون ناصبة فبنفسها وهي التي في قوله سبحانه: (لكيلا تأسوا) ولا يصلح أن يقال هنا: إنها الجارة لأن حرف الجر لا يدخل على مثله.
الثاني: أن توجد جارة حكي عن العرب: كميه؟ يريدون: لمه؟ يقول لك: فعلت كذا وكذا فنقول له: كميه كما تقول لمه؟ أي: لم فعلت؟ فكي هنا بلا شك جارة لأنها دخلت على (ما) الاستفهامية، ونواصب الأفعال لا تدخل على الأسماء هذا بين. فإذا قلت: جئتك كي تكرمني أمكن أن تكون =

أما «أن» فهو مع الفعل بتأويل المصدر.

فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن «أن» لأنه أخصر؟.

فالجواب: أن في دخول «أن» ثلاث فوائد:

إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغة ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع «أن» ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان[1].

الثانية: أن «أن» تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنك إذا قلت: «كرهت خروجك»، أو: «أعجبني قدومك»، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.

واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: «أعجبني أن قدمت»، كانت على الفعل «أن» بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان، ولذلك زادوا «أن» بعد «لما» في قولهم: «لما أن جاء زيد أكرمتك» ولم يزيدوها بعد ظرف سوى «لما» وذلك أن «لما» ليست في الحقيقة ظرف زمان، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول وأن

= ناصبة، ويكون الأصل: جئتك لكي تكرمني بمنزلة قوله سبحانه (لكيلا تأسوا) ثم حذفت اللام، ويمكن أن تكون جارة ويكون الفعل منصوباً بعدها بإضمار (أن) كما ينتصب بعد (حتى) ولام الجحود.

انظر البسيط ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(١) قال في المقتضب ٢/ ٢٩: اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها وهي صلاتها ولا تقع مع الفعل حالاً لأنها لما لا يقع في الحال ولكي لما يستقبل فإن وقعت على الماضي نحو: سرني أن قمت.

وسائني أن خرجت ـ كان جيداً.

قال الله عز وجل (وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي) ﷺ الأحزاب ٥٠ أي لأن كان هذا فيما مضى.

انظر الكتاب ١/ ٤٧٥.

أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف من الزمان[1] إذا قلت: «حين قام زيد قام عمرو» فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على اتفاق لا على ارتباط، فلذلك زادوا «أن» بعدها صيانة لهذا المعنى، وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف، إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما هو في «لما».

وقد زعم الفارسي أنها مركبة من «لم» و«ما» وما أدري ما وجه قوله، وهو عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو ما تقدم في «سوف» و«ثم»، لأنك تقول: «لممت الشيء لماً» إذا ضممت بعضه إلى بعض، وهذا نحو من المعنى الذي سبقت إليه «لما»، لأنه ربط فعل بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيب حسن إدخال أن بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً﴾[2] و﴿لما أن جاء البشير﴾[3]، ونحوه.

وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبيب لم يحسن زيادة «أن» بعد «لمّا» وتأمله في القرآن تعرف الحكمة، إن شاء الله تعالى.

وأما «أن» التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر، ولكنها تشارك «أن» التي تقدم ذكرها في بعض معانيها، لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات، وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات، التي في معنى المقالات والإشارات، ولا يكون تفسيراً إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس، لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء: اللفظ، والخط، والإشارة، والعقد، والنصب، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال. فلا تكون (أن)[4] المفسرة إلا تفسيراً لما أجمل من هذه الأشياء، كقولك: «كتبت إليه أن اخرج»، و«أشرت إليه أن اذهب»، و«نودي أن بورك

---

(١) قال في المغني ١/ ٢٨٠.
يقال فيها ـ أي لما ـ حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارس وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك: بمعنى إذ وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) يوسف: ٩٦.

(٤) سقط في ب.

من في النار»[1]، و«وأوصيته أن اشكر» و«عقدت في يدي أن (قد)[2] أخذت خمسين»، و«زويت على حائطي أن لا يدخلوه». ومنه قوله عز وجل: ﴿ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان﴾[3] هي ها هنا تفسيراً للنصبة التي هي لسان الحال، والله المسدد للمقال، والموفق لصالح الأعمال.

وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها «أن» التي تقدم ذكرها، لأنها إذا كانت تفسيراً فإنما تفسير الكلام، والكلام مصدر، فهي إذاً في تأويل مصدر، إلا أنك أوقعت بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي، وذلك مزيد فائدة، ومزيد الفائدة لا يخرج الفعل عن كونه فعلاً، وكذلك لا تخرج (أن)[4] عن كونها مصدرية، كما لم يخرجها عن ذلك صيغة المضي والاستقبال بعدها إذا قلت: «يعجبني أن تقوم» و«أن قمت».

فكأنهم إنما قصدوا إلى ماهية الحدث مخبراً (به)[5] عن الفاعل لا الحدث مطلقاً، ولذلك لا تكون مبتدأ وخبرها ظرف أو مجرور، لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه «أن»، ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق من المصدر، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجرداً من هذا المعنى، كما تقدم، فلا يكون خبراً عن «أن» المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم.

وكذلك أيضاً لا يخبر عنها بشيء مما هو صفة للمصدر، وكقولك: «قيامك سريع أو بطيء» أو نحو ذلك، لا يكون مثل هذا خبراً عن المصدر.

فإن قلت: «حسن أن تقوم» أو: «قبح أن تفعل» جاز ذلك لأنك تريد بها معنى المفعول، كأنك تقول: «استحسن هذا [أو] استقبحه»، وكذلك إذا قلت: «لأن تقوم خير من أن تقعد» جاز، لأنه ترجيح وتفضيل، فكأنك تأمره بأن يفعل ولست بمخبر عن الحدث، بدليل امتناع ذلك في المضي، فإنك لا تقول فيه: «إن قمت خير من أن قعدت»، ولا: «أن قام زيد أحسن من أن قام عمرو». وامتناع هذا دليل على ما قدمنا من أن الحدث هو الذي يخبر عنه. وأما «أن» وما بعدها فإنها ـ وإن كانت في تأويل المصدر ـ فإن لها معنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد ويكره ويؤمر به، فإن وجدتها مبتدأة ولها خبر فليس الكلام على ظاهره، على ما تقدم.

---

(١) النحل: ٨.
(٢) سقط في ب.
(٣) الرحمن: ٧، ٨.
(٤) سقط في ب.
(٥) سقط في ب.

وأما «لن» فهي عند الخليل مركبة من «لا» و«أن»[1]، ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط. فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ«أن» كما تقدم.

فكان ينبغي أن تكون جازمة كلم، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب. وقد فعلت ذلك طائفة من العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب وأكثرهم ينصب بها مراعاة لأن المركبة فيها مع لا، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فرب نفي لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل «لا»، و«لا» غير عاملة، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم. على أنها قد ضارعت «لم» لتقارب المعنى واللفظ، حتى قدم عليها معمول فعلها.

فقالوا: «زيداً لن أضرب»، كما قالوا: «زيداً لم أضرب».

ومن خواصها أنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال، فأغنت عن «السين» و«سوف». وكذلك جل هذه النواصب تخلص الفعل للاستقبال.

ومن خواصها أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف (لا)[2] إذا قلت: «لا يقوم زيداً أبداً».

---

(١) كما ذكر المصنف للفعل المستقبل نافية كما أن لا نافية وناصبة للفعل المستقبل كما إن أن كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما إن المنصوب بأن مستقبل فاجتمع في لن ما افترق فيهما فقضى بأنها مركبة منهما إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الإستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون بعدها اللفظ لن (وكان الفراء يذهب إلى أنها لا والنون فيها بدل من الألف) والنون وهو خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب (وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء) عملاً بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم ونحن إذا شاهدنا ظاهراً لكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حالة وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه.

انظر شرح المفصل ٨/١١٢.
وانظر الكتاب ١/٤٠٧. ومغني اللبيب ١/٢٨٤.

(٢) سقط في ب.